الفصل الخامس

الانقلاب العسكري سنة ١٩٨٠

شهدت تركيا خلال السبعينات من القرن الماضي اوضاعاً سياسية واقتصادية وامنية سيئة مع فشل الحكومات التركية المتعاقبة على وضع الحلول اللازمة لمعالجة هذه الاوضاع[i]، وعلى الرغم من عودة الحكم المدني بعد انقلاب عام ١٩٧١، توسعت الازمات السياسية والاقتصادية والامنية وهو الامر الذي تسبب بعجز المؤسسات السياسية في البلاد من اداء مهامها بشكل صحيح[ii]، وبهذا فقد كان وقوع الانقلاب العسكري في ايلول ١٩٨٠ نتيجة عدة اسباب اقتصادية وسياسية وامنية:

اولا:اسباب اقتصادية:

١. تفاقم حدة الازمة الاقتصادية التي تمتد جذورها الى الخمسينات من القرن العشرين، والتي تحولت الى معضلة حقيقة امام الحكومات التركية طيلة مدة السبعينات.

٢. ارتفاع نسبة التضخم من ٢٠% عام ١٩٧٦ الى ٦٠% عام ١٩٧٨ في حين وصلت الى ٦٧% عام ١٩٨٠.

٣. ارتفع نسبة البطالة خلال مدة السبعينات اذ بلغ عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٧٧ اكثر من مليوني عاطل ليرتفع الى ٣ ملايين عاطل في العامين التاليين، ووصل عدد العاطلين عشية الانقلاب الى اكثر من ٣ ملايين ونصف مليون عاطل عن العمل[iii].

٤. ازدياد نسبة الديون الخارجية من ٢,٢ مليار دولار امريكي في عام ١٩٧٠ الى ١٢,٥ مليار دولار في نهاية ١٩٧٧، في حين وصلت عام ١٩٧٩ الى اكثر من ١٥ مليار دولار.

٥. ارتفاع اسعار النفط في منتصف السبعينات مع الاضطراب في ميزان النقد العالمي[iv]

ثانياً: اسباب سياسية وامنية

١. تدهور الوضع الامني وانتشار ظاهرة العنف السياسي، حيث بلغ عدد الضحايا اكثر من (٤٠٤٠) قتيل بين عامي (١٩٧٨-١٩٨٠) ويرجع سبب ذلك الى تعدد القوى والحركات السياسية المتخاصمة والمتناقضة في ما بينها، والتي كانت ترغب بالسيطرة على الدولة والمجتمع وتسييرها وفق مبادئ واهداف كل منها[v].

٢. ضعف الحكومات التركية المتعاقبة بأتخاذ اجراءات حازمة في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية بسبب افتقارها للاغلبية المطلقة في البرلمان التركي وهو ما ادى الى فشل مساعيها في تمرير مشاريع القوانين والتي كانت تقابل بمعارضة شديدة من قبل لاحزاب المعارضة في البرلمان التركي بالاضافة الى تغلب مصلحة الاحزاب المختلفة على المصلحة الوطنية ازاء بعض الامور العامة في البلاد[vi].

٣. الصراع بين الاحزاب السياسية المختلفة الذي اصبح يهدد النظام السياسي والمبادئ الكمالية التي يستند عليها، والذي وصل الى مرحلة جديدة من الخطورة تتعدى شكل الاغتيالات السياسية الى صرع قومي وطائفي وطبقي وبشكل علني[vii].

٤. خشية قيادة المؤسسة العسكرية من ان يقوم صغار ضباط الجيش بأنقلاب عسكري يقع خارج نطاق التسلسل القيادي العسكري، فد اعلن الجنرال كنعان ايفيرين

قائد الانقلاب العسكري في بيان له[viii]، دعا فيه الجيش الى التقيد بالانضباط العسكري والصرامة في تنفيذ الاوامر[ix]،وهو ما يعني انه من الممكن وجود مصدر آخر للاوامر العسكري والتي تتعارض مع اوامر مجلس الامن القومي[x]،وهذا ما اكده الجنرال كنعام ايفيرين يفي المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ١٦ ايلول والذي اخذ وكأنه يلمح الى ان مشكلة انقسام الجيش كانت حاضرة ولو بشكل غير مباشر بقوله (لو لم يتم التدخل لكانت القوى اليساري والخائنة قد تسللت الى القوات المسلحة ايضا...)[xi]

٥. ظهور الجمعيات السرية ذات التوجه اليميني واليساري، حيث بلغ عددها عند مطلع السبعينات من القرن العشرين نحو اربعين جمعية، مدعومة فكرياً ومادياً من الخارج، والتي قامت بنشر الرعب والخطف والقتل وسلب البنوك وقطع الطرق، والهجوم على مؤسسات الدولة، ومقرات الاحزاب والجمعيات والصحف[xii].

٦. دور النقابات العمالية في نشر الدعايات السياسية والاقتصادية في المصانع واقامة التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي كانت تحمل طابع التحدي والعصيان للحكومة مما اوقف المصانع عن العمل.

٧. صدام طائفي بين السنة والعلويين، في مدينة قهرمان جنوب شرق تركيا عام ١٩٧٨، والذي ادى الى مقتل ١١١ شخصاً وجرح اكثر من الف شخص آخرين.

٨. ظهور اول حزب سياسي ذوميول اسلامية في تركيا العلمانية، منذ سقوط الدولة العثمانية وهو حزب "السلامة الوطني" بزعامة نجم الدين اربكان عام ١٩٧٢، والذي حقق نجاحاً كبيراً في انتخابات عام ١٩٧٣م وحصل على ثالث اعلى نسبة اصوات في البرلمان[xiii].

٩. انتهاء مدة ولاية رئيس الجمهورية (فخري كوروتورك) مع عدم تمكن البرلمان من انتخاب رئيس جديد طوال مدة خمسة اشهر وهو ما تسبب بأزمة دستورية خطيرة في البلاد[xiv].

ومع ازديا حالة الفوضى وعدم الاستقرار، رأى بعض ضباط الجيش التركي ان الوقت مناسب للتدخل العسكري وانهاء تلك الحالة التي تمر بها البلاد، وعند ذلك قام الجنرال كنعان ايفيرين رئيس هيئة الاركان العامة للجيش في ٢ كانون الثاني ١٩٨٠ بتوجيه رسالة انذار عن طريق رئيس الجمهورية الى المؤسسات السياسية ولا سيما الاحزاب السياسية والتي جاء فيها (ان على هذه المؤسسات ان تنفذ واجباتها وتتخذ الاجراءات ضد الفوضى المتنامية والارهاب والانشقاقات وتأمين الوحدة الوطنية)[xv]. وقبيل قيام الانقلاب العسكري ، وتحديداً في ٦ ايلول ١٩٨٠ قام نجم الدين اركان رئيس حزب السلامة الوطني بتزعم حشد جماهيري كبي في مدينة قونيان دعا فيه المتظاهرون الى تطبيق الشريعة الاسلامية ورفض نظام العلمنة، وجلس المتظاهرون على الارض عندما عزف النشيد الوطني كدليل على عدائهم للنظام الكمالي الاتاتوركي المعادي للاسلام[xvi]،وفي نفس اليوم القى بولند اجاويد حزب الشعب الجمهورية خطاباً امام تجمع لأتحاد العمال في انقرة حيث قال فيه: (ان على العمل ان لا يعتبروا انفسهم مشاهدين في مباريات كرة القدم، ولقد حان الوقت لغزو الساحة، اذا هم شعروا بأن فريقهم لم يحصل على لعبة عادلة)[xvii].

فنتيجة لهذه الاحداث المتلاحقة وقع الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول ١٩٨٠ وقد قاد الانقلاب الجنرال كنعان ايفيرين[xviii]، رئيس هيئة الاركان العامة للجيش والمعروف بعسكريته المحترفة، وقد اطاح الانقلاب بحكومة سليمان ديميريل وحل البرلمان بمجلسيه (النواب، والشيوخ) ووقف العمل بالدستور، وحل الاحزاب السياسية[xix]، وأعلنت الاحكام العرفية في عموم البلاد، كما تم احتجاز غالبية القادة

السياسيين، ومن بينهم سليمان ديميريل، وبولند اجاويد، ونجم الدين اربكان، والب ارسلان توركيش، بالاضافة الى حظر انشطة معظم النقابات والجمعيات[xx]،وأذيع البيان الاول للانقلاب العسكري في الساعة السادسة صباحاً من التوقيت المحلي والذي تلخص فيه سبب الانقلاب (في ان الدولة واجهزتها الرئيسية صارت عاجزة عن العمل، وان الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات وان الاحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها، وتفتقر الى الاجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد ونتيجة لكل هذه العوامل، فقد زادت القوى الانفصالية من انشطتها ولم تعد حياة وممتلكات المواطنين آمنة، وقد باتت المبادئ الاتاتوركية في خطر وازدادت العقائد المنحرفية وكانت الهجمات على كل جوانب المجتمع كالمدارس والجامعات، واصبحت الحكومة عاجزة لا حول لها ولا قوة)[xxi].

وجاء البيان الثاني لينص على تكليف مجلس الامن القومي للحكام العسكريين بأدارة الولايات التركية البالغة ٨١ ولاية[xxii]، وقد تم نقل السلطة كاملة الى مجلس الامن القومي برئاسة الجنرال كنعان ايفيرين[xxiii]، وأربعة من الجنرالات وهم الجنرال نور ارسين قائد القوات البرية، والجنرال تحسين شاهين كايا قائد السلاح الجوي، والجنرال نجاة تومير قائد القوات البحرية، والجنرال ساوات سيلاسون قائد الشرطة، وفي ١٦ ايلول اعلن الجنرال كنعان ايفيرين رئيس المجلس القومي في تصريح له عن اسباب واهداف الانقلاب العسكري ومن بين الاسباب التي بينها ما يلي[xxiv]:

١. افضلية النظام الديمقراطي بالحقوق التي يؤمنها والحريات التي يطلقها، التي استخدمت للانقضاض عليه واستبداله بنظام آخر، اما النظام الديمقراطي ذاته فلم يكن يمتلك القوانين المناسبة ليدافع عن نفسه ويحميها من الارهاب والفوضى.

٢. ان مجموعة المؤسسات المرتكزة على اهداف اتاتورك الديمقراطية لم تستطع ان تقف ضد المحاولات السرية والمكشوفة الهادفة الى تحطيمها وتقويضها.

٣. الضعف في اعداد الكوادر التي كان بأمكانها حماية النظام الديمقراطي التركي.

٤. بدلاً من الكمالية التي انتشرت في نظام التعليم بدءاً من المدرسة الابتدائية ووصولاً الى الجامعة سادت الافكار اليسارية واليمينية والرجعية[xxv].

ومن خلال ذلك نستنتج بأن الانقلاب العسكري قد جاء بتخطيط من القيادة العليا للجيش وبرئاسة رئيس هيئة الاركان العامة من اجل المحافظة على الهيكل الهرمي القيادي للقوات المسلحة التركية[xxvi]، وبعد اربعة ايام من وقوع الانقلاب العسكري وتحديداً في ١٦ ايلول ١٩٨٠ اعلن الجنرال كنعان ايفيرين اهداف الانقلاب العسكري وذلك من خلال المؤتمر الصحفي الذي تحدث فيه قائلاً: (الى متى يستطيع نظام ديمقراطي ان يبقى في بلد وصلت فيها الفوضى والانقسامات والارهاب والخوف والابتزاز والاضطهاد الى هذه الحدود... ان نجاح الانقلاب بهذه السرعة بدون اي سفك للدماء، دليل على موافقة الشعب، وان الشعب ادار ظهره للعناصر الرجعية المسببة للخلافات، لقد عادت الى الحالة الطبيعية وسنبذل كافة الجهود لضمان استمرار تحسنها)[xxvii].

وقد ابرز قائد الانقلاب الجنرال كنعان ايفيرين اهدافاً اساسية للانقلاب[xxviii]، وهي ما يلي:

١. الحفاظ على الوحدة الوطنية.

٢. القضاء على الفوضى وعدم الاستقرار وتوفير الامن للمواطنين والحفاظ على سلامة ممتلكاتهم.

٣. العودة الى التقاليد والمبادئ الت ارساها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك.

٤. الدفاع عن الجمهورية التركية وحمايتها والمحافظة على سلطة الدولة وإعادة الهيبة الى الحكم.

٥. تدعيم النظام الجمهوري العلماني الذي يستند على العدالة الاجتماعية والمحافظة على الحريات الفردية والحقوق الانسانية[xxix].

٦. تأمين السلم الاجتماعي والتفاهم الوطني المتبادل.

٧. العودة بالبلاد الى الحكم المدني الديمقراطي السليم بعد اتخاذ اجراءات تعديل القوانين والانظمة الضرورية[xxx].

ثالثاً: نتائج انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠

لقد رأى قادة انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ ان واجبهم الاساسي ينصب على انقاذ الديمقراطية من السياسيين السابقين وتطهير النظام السياسي، وذلك من اجل توفير الوسائل اللازمة للسيطرة على المشاركة السياسية[xxxi]، ومن خلال الاجراءات التالية:

١. حل البرلمان وايقاف العمل بالدستور، مع تشكيل مجلس الامن القومي الذي تألف من (قادة القوات: البرية ؛ والجوية ؛ والشرطة؛ بالاضافة الى رئيس اركان الجيش كنعان ايفيرين) وتم اصدار قانون جدي في اليوم الاول من الانقلاب منح بموجبه كل صلاحيات السلطة التشريعية الى مجلس الامن القومي[xxxii].

٢. انتخاب الجنرال كنعان ايفيرين من قبل مجلس الامن القومي لمنصب رئيس الجمهورية التركية وهو المنصب الذي ظل شاغراً طيلة اكثر من ستة اشهر بعد انتهاء مدة رئاسة فخري كورتورك وتولي المنصب وكالة صبري ديمرباغ.

٣. اعلان الاحكام العرفية في جميع المحافظات التركية البالغة ٨١ محافظة ووضع كل محافظة تحت امرت قائد عسكري واحد[xxxiii].

٤. تكليف الادميرال المتقاعد بولند اولصو بتشكيل الحكومة الجديدة التي ضمت ٢٥ وزيراً من العسكريين والتكنوقراط مع تعيين توركوت اوزال المستشار الاقتصادي الاسبق لسليمان ديميريل لمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية[xxxiv].

٥. اغلاق كافة الاحزاب السياسية وذلك بتأريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٠ ومصادرة جميع ممتلكاتها ومقرات عملا، مع مراقبة زعماء الاحزاب بشكل دقيق ومن ثم تمت محاكمتهم[xxxv].

٦. محاكمة ٢٣٠ الف شخص ضمن ٢١٠ دعوة قضائية ، وإعدام ٥١٧ شخص، بالاضافة الى سحب الجنسية التركية من ١٤ الف مواطن تركي.

٧. طرد ٣٠ الف شخص من اعمالهم لمجرد عدم الارتياح منهم من بينهم ١٢٠ استاذ جامعياً.

٨. اغلاق عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات الانسانية في انحاء البلاد[xxxvi].

ومن اجل العودة الى الديمقراطية والحكم المدني في تركيا قام قادة الانقلاب العسكري بتشكيل الجمعية التأسيسية والتي عملت على اصدار دستور جديد لتركيا يكون ملتزماً بمبادئ اتاتورك، وكذلك العمل على تشريع قانون جديد للاحزاب السياسية يتفادى مساوئ القانون القديم[xxxvii].

وبذلك يمكن القول ان الانقلاب العسكري في تركيا لعام ١٩٨٠ كان نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والامنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال سنوات

السبعينات من القرن الماضي، وبهذا شرع قادة الانقلاب على وضع الحد الفاصل لتلك الظروف من خلال اجراء تغييرات عدة كان من اهمها ايجاد الدستور الجديد للبلاد.

لقد بيّن الدستور التركي عام ١٩٨٢ بأن النظام السياسي هو جمهوري ديمقراطي (برلماني) علماني، وعند النظر الى العناصر المجردة للنظام السياسي القائم على دستور عام ١٩٨٢ من الناحية النظرية فأننا لن نجد ما يميزه على اعتبار انه نظام ديمقراطي محدود الاطر، فقواعد اللعبة السياسية فيه محكومة بإطار العلمانية الاتاتوركية التي يحميها الجيش ويدافع عنها.

رابعاً: الدستور التركي لعام ١٩٨٢:

بعد ان شكل قادة الانقلاب مجلس الامن القومي من الجنرالات العسكريين وبرئاسة الجنرال كنعان ايفيرين قائد الانقلاب[xxxviii]،أصدر المجلس في ٢٩ حزيران ١٩٨١ قانون المجلس التأسيس من اجل صياغة دستور جديد للبلاد، وبلغ عد اعضاء المجلس التأسيس ١٨٠ عضواً، تم تعيين ٤٠ عضواً من قبل مجلس الامن القومي، اما بقية الاعضاء والبالغ عددهم ١٢٠ عضواً تم اختيارهم من قبل حكام الولايات من بين قائمة ضمت ٣٦٠ مرشحاً[xxxix]، ولم يسمح لأي عضواً في المجلس التأسيس كان ينتمي لأي حزب من الاحزاب السياسية السابقة حتى تأريخ ١١ ايلول ١٩٨٠ [xl].

وفي ٢٥ كانون الاول ١٩٨١ تم تشكيل لجنة اعداد مشروع الدستور الجديد في المجلس التأسيس، وبعد ان انهى المجلس مناقشة المشروع اقدم على تسليمه مع بعض التعديلات الى مجلس الامن القومي للنظر به، وفي ١٨ تشرين الاول ١٩٨٢ صادق مجلس الامن القومي على مشروع الدستور الجديد[xli]، وفي ٧ تشرين الثاني

١٩٨٢ جرى الاستفتاء العام على مشروع الدستور، وقد ارتبط قبول الدستور او رفضه بشخص الجنرال كنعان ايفيرين لأن هناك مادة مؤقتة في مشروع الدستور من خلال مرحلة الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني تنص على ان الجنرال كنعان ايفيرين سوف يصبح رئيساً للجمهورية لمدة سبعة سنوات مباشرة بعد الموافقة على الدستور، وقد حاز مشروع الدستور في الاستفتاء العام على موافقة الشعب بنسبة كبيرة بلغت ٩١,٤% من مجموع المصوتين[xlii]، ونشر في الجريدة الرسمية في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٢ وعد نافذاً منذ ذلك التأريخ[xliii].

وبذلك يمكن القول بأن الجيش قد اراد من الدستور الجديد تعديلاً جديداً على الحياة الديمقراطية التركية، وتحقيق الضمانات اللازمة لتجنب تكرار الفوضى التي اصابت البلاد في اواخر السبعينيات من القرن الماضي[xliv].

ويتألف الدستور من مقدمة و٧ اجزاء تتضمن ١٧٧ مادة و١٦ مادة مؤقتة وقد تناولت مقدمة الدستور دور المؤسسة العسكرية التركية في انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠، وقد حتوت ايضاً على مبادئ الدستور ومنطلقاته في الحفاظ على سلامة الدولة والامة التركية والقومية والعلمانية وعدم السماح للمشاعر الدينية بالتدخل في الشؤون السياسية للدولة مع التوصل الى الانسجام والاخوة داخل الامة التركية، كما يؤكد الجزء الاول من الدستور على المبادئ الاساسية على النظا العام وسلامة ووحدة الامة والدولة وينص الجزء الثاني على الحقوق والواجبات الاساسية للافراد، ويؤكد بأن هذه الحقوق والحريات لا يمكن استخدامها للاشادة بدكتاتورية شخص واحد او جماعة ولا لهيمنة طبقة واحدة على الطبقات الاخرى او الى اقامة دولة على الاسس الدينية[xlv].

اما الجزء الثالث والذي يعد اطول اجزاء الدستور والذي تضمن (٨٦) مادة ليتناول شؤون السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) من حيث تكوين كل

سلطة واعضائها واختصاصاتها، وقد تضمن الجزء الرابع النصوص المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والمالية، مع التأكيد على مسؤولية الدولة في التخطيط والتنظيم، وخصص الجزء الخامس للنصوص المتعلقة بالقوانين التي صدرت في اوقات مختلفة وفي ظل الدساتير السابقة من اجل الابقاء عليها والتي تسمى بقوانين الاصلاح التي تؤكد على استمرار الطبيعة العلمانية للجمهورية التركية[xlvi]،فيما تناول الجزء السادس من الدستور المواد ذات الطبيعة الانتقالية المؤقتة[xlvii]، اما الجزء السابع والاخير فقد تناول المواد المتعلقة بتعديل الدستور وموقع كل من المقدمة وعناوين المواد في الدستور، وبهذا نجد ان ما تم النص عليه في دستور عام ١٩٢٤ الاول، ودستور عام ١٩٦١ الثاني، نجده ماثلاً بنفس الحال في دستور عام ١٩٨٢ فالتأكيد على ما يسمى بقوانين الاصلاح التي ضمنها دستور عام ١٩٨٢، وهو ما يعني الابقاء على العلمانية بأعتبارها الميزة الاساسية للنظام السياسي التركي ورفض تدخل المشاعر الدينية في شؤون الدولة والسياسة هو جزء من التراث الذي خلفه مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك[xlviii].

الفصل السادس

تنامي الحركات الاسلامية

تضافرت تداعيات رد الفعل على الانقلاب العسكري، مع تنامي الحالة الاسلامية في تركيا ولا سيما في اعقاب نجاح الثورة الاسلامية في ايران ليؤديا الى نجاح حزب الرفاه في انتخابات المحليات عام ١٩٩٤ ثم في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥. ومع تشكل حكومة (الرفاه– الطريق القويم) الائتلافية، وتولي "نجم الدين اربكان" رئاسة الوزراء اخذت المؤسسة العسكرية تتابع بدقة اداء هذه الحكومة

وتستشرف مقاصدها البعيدة، حيث اعتبرت التطور الحادث في نمو الاسلام السياسي متمثلاً في حزب الرفاه وزعيمه "اربكان" مؤشراً على وجود خطر متزايد على مبادئ الجمهورية الاتاتوركية ونظامها العلماني، فقامت رئاسة الاركان العامة بتشكيل وحدة خاصة داخل مركزها لمتابعة هذه التطورات، واطلق على هذه الوحدة (مجموعة العمل الغربية).

وتبلورت اهداف ومهام هذه الوحدة في جمع المعلومات بكل دقة وسرية بشأن كافة الجمعيات الاهلية والاوقاف والنقابات المهنية والعمالية، ومؤسسات التعليم العالي مثل الكليات والمعاهد العليا، ومقار إقامة الطلاب التابعة للدولة والخاصة على حد سواء، وجمع المعلومات بشأن التوجهات الفكرية لذوي المناصب الرسمية العليا في الدولة في مختلف المحافظات والمدن ومتابعة المؤسسات الاعلامية المحلية.

وما ان فرغت المؤسسة العسكرية ممثلة في مجموعة العمل الغربية، من اجراء بحوثها الامنية، وإعداد تقاريها بشأن الحالة الاسلامية في البلاد ومظاهرها الاجتماعية وأنشطتها في المجالين الاقتصادي والاعلامي، ومحاولاتها التغلغل داخل أجهزة الدولة الرسمية والامنية على وجه الخصوص، حتى دفعت بهذه التقارير الى الامانة العامة لمجلس الامن القومي، وقامت الاخيرة بدورها، فأعدت مجموعة من القرارات للعرض والموافقة داخل اجتماع مجلس الامن القومي، استهدفت هذه القرارات الحد من التنامي الاسلامي وتصفية مصار الحركة الاسلامية.

وانعقد اجتماع مجلس الامن القومي في٢٨ فبراير/ شباط ١٩٩٧، في جلسة استمرت اكثر من تسع ساعات، واثمر الاجتماع عن توصيات قُدّمت الى الحكومة الائتلافية في شكل قرارات واجبة التنفيذ، شكلت في مجملها خطة للقضاء على مصادر نمو الحركة الاسلامية في تركيا من خلال إعادة فرض الدولة سيطرتها على

مؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الاسلامي والمرتبطة بالجماعات الاسلامية والطرق الصوفية. الى جانب إعادة تنشيط الدولة لبعض القوانين الخاصة بتقليص مظاهر الحياة الاسلامية.

لم تشعر المؤسسة العسكرية بالحاجة الى صوغ دستور جديد للبلاد او تعديل الدستور القائم مثلما فعلت عقب الانقلابات العسكرية الاخرى، فقد كان دستور ١٩٨٢ من المنعة بالقدر الذي كفل للمؤسسة العسكرية تحقيق كافة مطالبها في ظل دستوري وقانوني، ورغم ان انقلاب ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٩٧ كان مختلفاً في شكله وإطاره السياسي عن الانقلابات العسكرية السابقة، الا ان تأثيره في الساحة السياسية كان بارزاً، ويجدر القول ان المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً ، وهي تخطط لأغلاق حزب الرفاه، ان الحزب سيعيد تشكيل نفسه مرة اخرى في حزب آخر تحت مسمى جديد.

وعليه يمكن القول ان المؤسسة العسكرية ارادت احداث ارتباكات تنظيمية وايديولوجية داخل صفوف اعضاء حزب الرفاه، تؤثر سلباً على قدرتهم على تنظم صفوفهم مرة اخرى في حزب جديد.

كان لقرارات ٢٨ فبراير/ شباط تأثيراتها السلبية الواضحة على الحركة الاسلامية في تركيا في مختلف ساحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد ان صدرت "وثيقة الامن القومي" في اغسطس/آب ١٩٩٧. وهي وثيقة تقوم بأعدادها رئاسة الاركان العامة كل خمس سنوات تحدد فيها اهداف واستراتيجيات الدولة لحماية الامن القومي التركي، فقد ابرزت الوثيقة في خطتها الخمسية ١٩٩٧-٢٠٠٢ ان مظاهر الحياة الاسلامية وصعود الاسلام السياسي هما الخطر الاول الذي يهدد الامن القومي التركي.

وعلى ذات الوتيرة من التزامن مع حالة الجمود التي شهدتها انشطة الحركة الاسلامية بفعل مناخ قرارات الانقلابات المدني، كانت الاحزاب السياسية الممثلة في الحكومات او المعارضة على حد سواء تشهد حالة من عدم الاتزان والتخبط في خطاباتها وأطروحاتها لحل مشكلات تركيا العصيبة، ولا سيما المشكلة الاقتصادية تلك الازمة الاقتصادية الهائلة التي بدأت في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٠ ووصلت الى ذروتها في فبراير/ شباط ٢٠٠١ لتسجل اسوء أداة للاقتصاد التركي منذ عام ١٩٤٥.

ولاشك ان قرارات انقلاب ١٩٩٧ التي استهدفت اجهاض محاولات التيارات الاسلامية للإسهام في إدارة الدولة والمجتمع كانت ضالعة في ما وصلت اليه اوضاع تركيا السياسية والاقتصادية من تردٍ وتدهور.

وينبغي القول هنا ان مناخ قرارات ١٩٩٧ قد انعكس ايجابياً على مراجعات قيادات الاسلام السياسي والجماعات الاخرى، وأدت هذه المراجعات في النيابية الى تصدعات ايديولوجية و"جيلية" بين ابناء الحركة الاسلامية.

فقد شكل أعضاء حزب الرفاه الذي تم اغلاقه بقرار المحكمة الدستورية حزباً جديداً أطلقوا عليه (حزب الفضيلة)، وورث هذا الحزب سلفه من جميع جوانبه. غير ان النقطة الابرز التي ورثها كانت مشكلة الصراع الداخلي بين جناحي الحزب التقليدي والتجديدي، وهي المشكلة التي اخذت تتفاقم، ولم يكن الحزب قد امضى عامه الاول بعد، وكان فوز الجناح التقليدي بإدارة حزب الفضيلة بنسبة ٥٠,٨% مؤشراً على ان ثمة انشقاقا يتبلور، ثم تعزز ذلك الانشقاق بإغلاق حزب الفضيلة في ٢٠٠١/٦/٢٢م بدعوى مخالفته لمبادئ العلمانية.

ويمكن القول ان اغلاق حزب الفضيلة كان نقطة النهاية في مسيرة الحركة الاربكانية، اذ شكل زعماء الجناح التقليدي حزباً جديداً هو "حزب السعادة" وانكفؤوا على اطروحاتهم القديمة، وأداروا ظهرهم لمتغيرات الاوضاع العالمية والمحلية بدعوى الصمود امام متطلبات مرونة ايديولوجية يرونها غير آمنة.

اما الجناح التجديدي المعتدل الذي يتزعمه رجب طيب اردوغان وعبد الله غول فقد اهتدت بعد مراجعة ذاتية جدية الى ضرورة انتهاج مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا للاتحاد الاوروبي وتبلورات هذه الرؤية في تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في ٢٠٠١/٨/١٤ لا ينتمي الى رؤية الحركة الاربكانية، بل يمثل رؤية عُرفت بـ "العثمانية الجديدة"، وتعد امتداداً لرؤية الرئيس التركي الراحل تورجوت اوزال، وتقوم على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوى الوطنية مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من اجل تحقيق نهضة الدولة داخلياً وتعزيز مكانة تركيا الدولية.

خاض حزب العدالة والتنمية الوليد غمار الانتخابات العامة المبكرة في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وخرج حزب العدالة والتنمية من هذه الانتخابات حاصداً المركز الاول والاغلبية الساحقة التي مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده. وكانت نتائج هذه الانتخابات بمثابة نقطة النهاية في تأريخ الاحزاب السياسية الضخمة، وهو ما دعا (بولنت اجاويد) رئيس الوزراء التركي السابق الى القول بعد سماع نتائج الانتخابات " لقد اطلقنا على انفسنا الرصاص بإقرار إجراء انتخابات مبكرة".

ويمكن القول هنا ان ثمة عوامل كثيرة كانت سبباً في فوز حزب العدالة والتنمية هذا الفوز الساحق، يأتي في مقدمتها فشل الاحزاب السياسية الاخرى بما فيها حزب السعادة الاربكاني عن مواكبة المتغيرات على الساحة الدولية والمحلية،

وتبني حزب العدالة ذاته لمنهج تصالحي تآلفي مع القوى الوطنية المختلفة بدعم التوجه الديمقراطي الليبرالي، الى جانب توفر حاجة المجتمع الدولي ممثلاً في الولايات المتحدة واوروبا الى ظهور وانتشار تيار اسلامي وسطي ولا سيما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١.

وكما خدمت المتغيرات الدولية والمحلية حزب العدالة في فوزه بالانتخابات فإن وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الاوروبي كانت ايضاً حصان طروادة الاردوغاني الذي سيحقق به برنامجه الاصلاحي في تركيا، فقد امتطى اردوغان جواد متطلبات الوفاء بمعايير كوبنهاجن من اجل الموافقة على بدء

المفاوضات مع تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، وهو يعلم انه بهذا الشكل بات مدعوماً دعماً قوياً لأن الانضمام الى الاتحاد الاوروبي مطلب قومي اتاتوركي في الاساس ثم هو مطلب النخب العلمانية بمختلف اطيافها، واخيراً هو ايضاً مطلب شعبي من اجل حياة اقتصادية اكثر رفاهية.

وعلى الجانب الآخر فإن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً ان انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي يعد سحباً لكافة سلطاتها السياسية ولقوتها الاقتصادية الخاصة، ويعني ايضاً اعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الاوروبية، غير انها لا يمكنها البوح بذلك، والجهر بمعارضتها لمطلب قومي اتاتوركي، بالتالي فهي لن تقف حائلاً امام الاصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة وفق متطلبات برنامج الاصلاح الاوروبي.

ومن ثم اخذ اردوغان خطوات جادة واضحة محددة نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتواؤم مع معاير كوبنهاجن تلك التي

تركز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يمثل ضمانة للديمقراطية وترسيخ دولة القانون، واحترام حقوق الانسان وحماية الاقليات.

وعليه قام رجال القانون الاتراك بصوغ عدد من القوانين الجديدة التي يتم بمقتضاها اجراء تعديلات دستورية او قانونية ، وأطلق عليها "حزم قانونية للتواؤم مع الاتحاد الاوروبي"، بلغ مجموعها سبع حزم قانونية.

كان الاتحاد الاوروبي يتابع عن كثب الاوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية في تركيا. وما ان شرعت تركيا في اتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاجن شرع الاتحاد الاوروبي في إعداد تقارير متابعة لأداء تركيا، ويمكن القول ان مضامين هذه الوثائق والتقارير قد تركزت حول اوجه القصور في العملية الديمقراطية التركية، ولا سيما "نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا".

وكانت تقارير الاداء التي اعدها الاتحاد الاوروربي منذ عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠١ قد ركزت على انتقاد الدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الامن القومي، اما المذكرة الاوروبية لعام ٢٠٠٢ فقد طالبت بوجوب إعادة تنظيم مجلس الامن القومي دستوريا وفق المعايير الاوروبية وتحويله الى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي فور انتهاء تركيا من أنجاز طلبات الاتحاد الاوروبي.

وعليه فقد جرت تعديلات دستورية في ٢٠٠٢/١٠/٣٠ شملت (٣٧) مادة دستورية كانت من ضمنها المادة (١١٨) الخاصة بمجلس الامن القومي، فوسعت التعديلات من عدد اعضاء مجلس الامن القومي، حيث تم ادراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء، وهي اضافة رجحت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس

من الناحية العددية، كما شملت التعديلات طبيعة قرارات مجلس الامن القومي، فتم الغاء النص القاضي بأن "يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الاولى"، وتحول النص الى "يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات المجلس.

ولا ريب ان تلك التعديلات التي جرت على مجلس الامن القومي تعد طفرة عكسية في العلاقة بين العسكريين والمدنيين، اذ ان مجلس الامن القومي منذ ان تشكل في دستور ١٩٦٠ كانت السمة الغالبة على التعديلات التي جرت عليه في دستوري ١٩٦٠ (تعديلات ١٩٧١)، و١٩٨٢ هي تعزيز النفوذ العسكري داخل المجلس من حيث بنية المجلس الداخلية، وطبيعة قرارات المجلس.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة قامت حكومة اردوغان في بدايات عام ٢٠٠٣ بأستصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات، واستصدار تشريعات متوافقة مع معايير كوبنهاجن، غير ان الحزمة القانونية السابعة التي صادق عليها البرلمان التركي في ٢٠٠٣/٧/٣٠م كانت نقطة التحول الاقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الامن القومي وامانته العامة، حيث استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الامن القومي وأمانته العامة محورين يفضيان كلاهما الى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية، وهما الغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الامن القومي، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية.

فقد تم تعديل المادة (١٥) من قانون مجلس الامن القومي وأمانته العامة، فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الامين العام لمجلس الامن القومي من بين اعضاء

القوات المسلحة برتبة فريق اول/ فريق اول بحرية، لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الامين العام للمجلس.

وبالفعل، بأنتهاء فترة ولاية الامين العام للمجلس تم تعيين "محمد البوجان" في ١٧ اغسطس/ آب ٢٠٠٤، ليكون بذلك اول شخصية مدنية تتولى منصب الامين العام لمجلس الامن القومي.

وبتعديل المادة الخامسة ايضاً اصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر، كما ان التعديل الذي جرى على المادتين (٤) و(١٣)، وكذلك إلغاء المواد ارقام ٩، ١٤، ١٩ من القانون هذا قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وامينه العام.

فقد تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تكلف مهام المجلس وامانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة اوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من ان المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الاتاتوركية على رسم وتطبيق سياسة الامن الوطني، والقيام بأخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند اليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وبهذه الكيفية يكون مجلس الامن القومي وأمانته العامة قد تحول الى جهاز استشاري وفقد الى حد كبير وضعيته التنفيذية.

كما ان المادة رقم (١٣) التي تحدد مهام الامانة العامة لمجلس الامن القومي قد تم تعديلها على نحو جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الامن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات، لتصبح

مهمة الامانة العامة لمجلس الامن القومي قاصرة فقط على " تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

أما إلغاء المواد أرقام ٩ ، ١٤، ١٩ فقد سحب من الامانة العامة لمجلس الامن القومي حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

كما تم اجراء تعديل على المادة رقم (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

كما تم اجراء تعديل دستوري بتأريخ ٧ مايو / آيار ٢٠٠٤ على المادة ١٣١ الخاصة بالمجلس الاعلى للتعليم حيث تم الغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس ادارة المجلس الاعلى للتعليم، وبتعديل دستوري آخر في اغسطس/ آب ٢٠٠٤ تم الغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الاذاعة والتليفزيون، وبهذا اصبح ، ولأول مرة المجلس الاعلى للتعليم، واتحاد الاذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود اي رقيب عسكري.

وشملت التعديلات الدستورية والقانونية ايضاً السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالأدلاء بالتصريحات الاعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والامني، وتحت إشراف السلطة المدنية ايضاً، وكذلك تم الغاء امكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية.

وإزاء كل هذه التعديلات التي جرت على وضعية الجيش ومن ثم دوره في الحياة السياسية، وبفضل النجاحات التي احرزتها حكومة حب العدالة والتنمية على

مختلف الجبهات الداخلية والخارجية توارى الجيش في ثكناته واستسلم لوضعيته الجديدة، واكتفى بدوره العسكري، ولا سيما وانه قد احرز خلال تلك الفترة نجاحات عسكرية في مواجهة حزب العمال الكردستاني، ما حقق له استعادة هيبته ومانته لدى الشعب التركي.

غير ان قرار حزب العدالة والتنمية بترشيح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية قد اثار مخاوف رئاسة الاركان، ودفعها لنشر بيان على موقعها الالكتروني في ٢٧ ابريل/ نيسان ٢٠٠٧ أبدت فيه تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية بيد انها وفي اليوم التالي مباشرة قامت بسحب هذا البيان بعد تصيح شديد اللجهة لأردوغان بوجوب ان تلتزم رئاسة الاركان بحدود مهامها. ويمكن القول ان هذا "الانذار الالكتروني" كان آخر مناوشات المؤسسة العسكرية لأعادة ممارسة دورها السياسي.

وأمام انحسار قدرة الجيش على التدخل السياسي اتجه العلمانيون المتطرفون نحو مؤسسة قضائية هي المحكمة الدستورية للقيام بأنقلاب قضائي هذه المرة ضد حزب العدالة والتنمية من خلال قيام المدعي العام برفع دعوى إغلاق الحب وحرمان ٧١ من قياداته من مزاولة العمل السياسي، وفي غمرة دراسة المحكمة الدستورية لهذه الدعوى كانت الحكومة قد وضعت يدها على اكبر وأخطر قضية تشهدها تركيا في عصرها الحديث، وهي قضية "ارجنكون".

لم تكن قضية ارجنكون مجرد منظمة ارهابية تنشط للاغتيال هنا او محاولة انقلاب هناك، اذ ان الاعضاء المتهمين بقيادتها وتنفيذ نشاطات مسلحة وجرائم كانوا ينتمون الى شرائح مختلفة من المجتمع، من اعلاميين واقتصاديين ومفكرين واساتذة جامعات ونقابيين،... الخ.

والاهم ان اثنين من كبار الجنرالات المتقاعدين الذين كانوا في مواقعهم الرسمية الى ما قبل ثلاث سنوات فقط، كانوا على رأس المنظمة، وأظهرت التسجيلات الصوتية التي سُربت مواقف فضائحية لرئيس اركان سابق، بهدف التدخل والضغط على النواب لمنع انتخاب عبد الله غول رئيساً للجمهورية، ثم اكد قرار الادعاء الرسمي في ١٠ مارس/ آذار ٢٠٠٩ انه لا توجد تسوية او صفقة بين الجيش والحكومة حيث وجه الادعاء التهمة رسمياً الى جنرالين: خورشيد طولون وشينير اراويغور بتزعم المنظمة والسعي الى القيام بأنقلابات عسكرية وارتكاب جرائم..

وتعد هذه القضية تطوراً مهماً، بل ويمكن القول انها طفرة في سياق مآلات وضعية الجيش التركي ودوره في الحياة السياسية، اذ إنه، وللمرة الاولى، يخضع جنرالات عسكريون في تركيا لمحاكمات مدنية بتهمة تزعم منظمة ارهابية، والقيام بأعمال ارهابية، وتخريبية، وتدبير الاغتيالات للشخصيات السياسية.

وبينما تتواصل التحقيقات والمحاكمات الخاصة بالتنظيم الارهابي "ارجنكون" في الثاني عشر من يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ تم الكشف عن وثيقة موقعة من قبل عقيد ركن يدعى " تشيتشك دورسون" ، وتشتمل هذه الوثيقة على خطة للإطاحة بحزب العدالة والتنمية وتصفية حركة "فتح الله كولن" الاسلامية من خلال تدبير عدد من المكائد والدسائس، مثل اخفاء اسلحة ومتفجرات في مراكز تلك الجماعة، ثم مداهمة هذه المراكز لاحقاً ، وتوجيه تهمة الارهاب للجماعة ومؤسساتها، والربط بينها وبين حكومة حزب العدالة والتنمية، ثم ومن خلال وسائل الاعلام الموالية للجيش يتم تشويه صورة الحكومة وإقناع الرأي العام بأن الحكومة ستار لهذه الجماعة الارهابية، وهو ما دفع الحكومة الى العزم على التحقيق في هذه القضية، ووضع حد لمحاولات الجيش زعزعة استقرار البلاد.

وعليه، استصدرت الحكومة تشريعاً جديداً بتعديل بعض مواد قانون العقوبات صادق عليه رئيس الجمهورية في ٢٠٠٩/٧/٨ ويقضي هذا التعديل بعدم امكانية محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية، ويسمح بمحاكمة العسكريين امام القضاء المدني في القضايا التي تخص امن الدولة، وفي ظل هذا الاصرار من قبل الحكومة وجدت رئاسة الاركان التركية نفسها في مأزق شديد، حيث ستجر التحقيقات اليها جنرالات كبار داخل الجيش، وباتت في نظر الشعب مؤسسة ارهابية تعادي الديمقراطية بعد ان كانت مثال الشرف والتضحية من اجل الوطن. وهو ما دفع رئيس الاركان وقادة افرع القوات المسلحة في اجتماع عقوده خصيصاً لمناقشة هذا الامر الى الدفاع عن انفسهم دفاعات مطولة والتأكيد على انهم جزء من هذه الدولة، والزعم بأن ثمة تنظيمات تحاول النيل من المؤسسة العسكرية وسمعتها ، ودعت الحكومة الى ان تقف معها لمحاربة كل من يحاول تشويه سمعة الجيش التركي.

وعلى ذات الوتيرة من التزامن نجد مطالبات من جهات واحزاب مدنية بوجوب إلغاء المواد الدستوري الموضوعة في الدستور التركي الحالي (دستور ١٩٨٢) والتي تكفل لقادة الانقلاب العسكري ١٩٨٠ الحصانة الكاملة وتحول دون مساءلتهم عما اقترفوه من جرائم خلال فترة الحكم العسكري.

ومن المثير للدهشة ان الجنرال كنعان ايفرين قائد الانقلاب العسكري، قد صرح في تعقيبه على هذه المطالب بقوله: "انه لو تم ذلك سأنتحر".

ويمكن رسم ملامح المشهد الراهن على النحو الآتي: قادة عسكريون ضالعون في مؤامرات ضد الحكومة وقد يمثلون للمحاكمة في ظل التشريع الجديد، وحكومة عازمة عزماً اكيداً هذه المرة على عدم غض الطرف عن مؤامرات الجيش وتنظيم ارجنكون ضدها فهل تركيا الآن على عتبة مرحلة جديدة تقفز بها نحو ساحة ديمقراطية ارحب، يخضع فيها الجيش تماماً للسلطة المدنية، وتنكسر فيها تماماً ثقافة الانقلاب العسكري، وتتحول تركيا الى دولة علمانية حقيقية؟.

وأخيراً، فيمكن القول ان جهود حكومة حزب العدالة والتنمية للوفاء بمعايير كوبنهاجن كان لها اثرها الضالع في تقليص وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الامن القومي.

غير ان ذلك كله لا يدفعنا الى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولّى، فإن ما يمكننا الجزم به فقط، هو ان عهد الانقلابات العسكرية في تركيا بات في ذمة التأريخ اما حق تدخل الجيش في الحياة السياسية فلا يزال مكفولاً له في دستور ١٩٨٢ الحالي لحماية مبادئ الجمهورية، ولذلك فإن جود حزب العدالة والتنمية الحالية لسن دستور مدني جديد ووضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية.

الفصل السابع

أزمة الهوية في تركيا..

ساهمت التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها المجتمعات في مراحلها التأريخية المختلفة في تشكيل عناصر الهوية لديها ، وتتمثل الركائز الاساسية التي تقوم عليها هوية الافراد والمجتمعات والدول في الدين والمذهب والقومية واللغة والايدولوجيا والتأريخ والجغرافيا. وتعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين– والتي افرزت في النهاية الجمهورية التركية– اهم عامل قد اثر في تكوين الهوية التركية المعاصرة.

وتعتبر القضايا المتعلقة بالهوية والمرجعية من بين اهم القضايا التي بدأت تظهر في عقد الثمانينات واخذت دفعة قوية مع بداية التسعينات، وقد ساهمت في ظهورها تطورات سياسية واقتصادية وثقافية متداخلة، وعلى عكس نظرية "نهاية التأريخ" التي قدمها فرنسيس فوكوياما بعد انتهاء الحرب الباردة وغيرها من النظريات التي بينت تفوق الديمقراطية الليبرالية والسوق الحرة وما ارتبط بها من رموز سياسية

واقتصادية وثقافية، فقد شهد العالم في العقدين الاخيرين تطورات متسارعة تتعلق بالهوية الثقافية والسياسية اثرت على النظام العالمي ككل، وقد فرضت هذه التطورات ضرورة الاعتراف بأهمية الحضارات والثقافات الاخرى على المستوى الداخلي والخارجي للدول. ولم تكن تركيا في معزل عن هذه التطورات، فقد ظهرت على المستوى الداخلي مطالب وصراعات تتعلق بالهوية الدينية والعرقية، ومقابل الضغوط التي طالب بظهور هذه الهويات في بناء الدولة، اتخذت الدولة طابعاً محافظاً ومتشدداً يرتكز على محوري القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية والسياسية التي تسعى الى التغيير.

لقد اعتبر صموئيل هنتنغتون تركيا اكثر الدول التي تعاني من حالة تأزم في الهوية، وقد وصفها بأنها من جملة "الدول الممزقة" (The Torn Countries) التي يحاول قادتها جعلها جزءاً من الغرب رغم ان تأريخها وثقافتها وتقاليدها ليست بالغربية.

اما المفكر التركي وزير الخارجية الحالي احمد داود اوغلو فقد عبر في كتابه "العمق الاستراتيجي" عن خطورة ازمة الهويةالتي يعيشها المجتمع التركي، وشبهه وهو ينسلخ عن إرثه التأريخي وموقعه الجغرافي كحال الشخص المصاب بمرض انفصام الشخصية، حيث يحمل الشخص المصاب بهذا المرض افكاراً وتخيلات لا تنسجم مع الواقع الذي يعيش فيه.

اولاً: عوامل الهوية الثقافية والسياسية لتركيا

الهوية الثقافية والسياسية لتركيا قائمة على الجغرافية والارث التأريخي، والمبادئ القومية والعلمانية التي تتبناها الدولة، وعلاقة الدين بالدولة، والاقليات العرقية والدينية الموجودة فيها.

١-الجغرافية والخصائص الجيوسياسية والجيوثقافية

يشكل العامل الجغرافي عنصراً هاماً في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية لأي دولة، وتعتبر الهوية لأي بلد ما عنصر ربط بين المعطيات الثابتة التي تدخل في معادلة القوة لديها وهي الجغرافية، التأريخ، السكان، والثقافة، وبين المعطيات المتغيرة التي تدخل في هذه المعادلة: الاقتصاد، التكنولوجيا والقدرة العسكرية، ولذلك فإن الدول التي تستطيع ان تستثمر خصائصها الجغرافية بشكل جيد وتنسجم مع هذه الخصائص، لا بد ان ترى الآثار الايجابية لهذا الانسجام، اما الدول التي لم تستطع الانسجام مع خصائصها الجغرافية والجيوسياسية لا بد انها ستعاني من ازمات هوية على المستوى الداخلي والخارجي.

وتحتل تركيا موقعاً جغرافياً متوسطاً بين القارات الثلاث: الآسيوية والاوروبية والافريقية، واغلب مناطق تركيا تقع في منطقة جنوب غرب آسيا والتي تسمى "اناضول"، وتدخل تركيا في جنوب شرق القارة الاوروبية في المنطقة التي تسمى "تراكيا" في شبه جزيرة البلقان، ولذلك فإن تركيا من الناحية الجغرافية دولة آسيوية واوروبية، كما تعتبر دولة شرق اوسطية في نفس الوقت، وتقع تركيا على حافة احد اهم خطوط الفصل بين العالم الاسلامي والعالم المسيحي، كما تشكل المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تركيا نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، فتتقاطع فيها الثقافة الاوروبية من جهة الغرب، والثقافة الروسية من الشمال، والثقافة الاسيوية من الشرق، والثقافة العربية من الجنوب، ولذلك فقد ساهمت هذه الجغرافيا في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لتركيا من خلال التفاعل السياسي والثقافي لهذه الحضارات على هذه الارض على مر التأريخ، كما انها اثرت في تكوين صورة ملونة من التمايز العرقي والديني داخلها.

كما ان وجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا واوروبا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منحها فرصة للعب اكثر من دور ثقافي وسياسي، وقد حملها في الطرف المقابل أعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الاوروبية والآسيوية والشرق اوسطية، كما ان الموقع الذي تحتله تركيا في اوروبا مهّد الطريق امامها للدخول في مفاوضات الانضمام للاتحاد الاوروبي ليتسنى لها اكتساب الهوية الاوروبية بطابعها الرسمي.

٢-الارث التأريخي

ان اهم عامل تأريخي يميز الثقافة السياسية في تركيا عن غيرها من المجتمعات، هو ان هذه الدولة كانت مركزاً لحضارة اسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية وعمّر عدة قرون، وقامت هذه الحضارة على عناصر ثقافية متعددة يقع في مقدمتها الاسلام والثقافة الآسيوية للاتراك والتراكمات الحضارية للثقافات الاخرى التي امتزجت في بناء الدولة العثمانية وقد عملت الظروف السياسية التي انهت عهد الدولة العثمانية على جعل وريثتها الجمهورية التركية تتبنى حلولاً تلغي علاقة المجابهة مع الحضارات والمراكز السياسية الاخرى، وقد اثر هذا على البنية السياسية للدولة مع مرور الزمن كما ادى الى تغيير البنية الاجتماعية والسيكولوجية للثقافية السياسية للمجتمع.

وقد تأثرت الدولة التركية الحديثة بالتيارات القومية والعلمانية التي ظهرت بعد عصر التنوير في اوروبا والتي ازدادت حدتها بعد الثورة الفرنسية، وبالتالي فأن التحول الجذري الذي تعرضت له الدولة من الامبراطورية العثمانية الى الجمهورية التركية المستقلة التي قامت على نمط الدولة القومية في اوروبا، والتغييرات الثقافية

والسياسية التي تلت ذلك قد ساهمت في تكوين هوية جديدة للمجتمع التركي تميل الى النمط الغربي.

وقد وصف الدكتور احمد داود اوغلو عملية التحول التي رافقت إنشاء الدولة التركية الحديثة بـ "الانكسار التأريخي" الذي لم يتعرض له اي مجتمع آخر، والذي سبب ازمة بين النظام السياسي الجديد وبين هوية المجتمع ومؤسساته.

٣- الاسس القومية والعلمانية وعلاقة الدين بالدولة

كان ينظر الى الدولة العثمانية على انها الكيان الشرقي الاسلامي الذي يواجه الغرب المسيحي، وقد بقي هذا المفهوم سائداً حتى انهيار الدولة العثمانية وقيام الدولة التركية الحديثة، اما التحول الجذري في العلاقة ما بين الدين والدولة من عهد الخلافة العثمانية الى عهد الجمهورية، فقد ساهمت فيه عدة عوامل سياسية وثقافية، ابرزها تأثر النخبة السياسية التي وجدت في اواخر الدولة العثمانية بفكر الحركات القومية/ العلمانية في اوروبا- وفي فرنسا على وجه الخصوص- التي تبنت فكرة فصل الدين عن الدولة، والظروف السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى والتي اخرجت بريطانيا وفرنسا كدولتين عظيمتين ساهمتها في تشكيل الهوية السياسية للدول التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية.

لقد ظهر مصطفى كمال باشا الذي لقب فيما بعد بـ "اتاتورك" (جد الاتراك) كقائد عسكري وزعيم منتصر من خلال حرب الاستقلال التركي، وقد تسلم قيادة الدولة التركية الحديثة سائراً على منهجين متوازيين، الاول: العلمانية المتشددة، والثاني: القومية التركية، ففي عهده تم الغاء الخلافة، والاعلان رسمياً عن علمانية

الدولة التركية، وتم حذف مادة في دستور الجمهورية تشير الى ان دين الدولة الاسلام، وبناء على هذه المنهجية– التي تحولت فيما بعد الى عقيدة سياسية دعيت "بالكمالية"– عاشت تركيا مراحل عانت خلالها من عمليات التجريد من العناصر الثقافة الاسلامية في كافة المستويات، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة، ونتيجة لذلك فقد حصل في الدولة ردود افعال من الاتجاهات الاسلامية والتحررية ومن القوميات الاخرى من اجل اثبات وجودها ، وما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر الديناميكيات الناتجة عن الشد والجذب بين سياسة الدولة العلمانية/القومية والخصائص الثقافية للمجتمع التركي.

٤–الهوية الوطنية والاقليات العرقية والدينية

لقد ظهر مفهوم "الوطن" في ادبيات علم السياسة وعلم الاجتماع في مرحلة التشكل الجديد للمجتمعات مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والتي كونت دولا على اساس قومي علماني، وقد كانت القومية التركية العنصر الاساسي في تكوين الجمهورية التركية، ورغم التعددية الثقافية والعرقية التي امتلكها المجتمع التركي كميراث من الدولة العثمانية الا ان الدولة التركية الحديثة قد اقصت جميع هذه العوامل وتبنت نموذجاً يقوم على اساس القومية التركية والتغرب العلماني، وهذا هو المصدر الاساسي لأزمات الهوية العرقية والدينية الذي ظهرت منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى وقتنا الحاضر.

يشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكان الدولة وتصل نسبتهم الى اكثر من ٩٩% من السكان، ولا تتوفر في تركيا حالياً إحصاءات رسمية حول عدد الاقليات الدينية والعرقية المختلفة، واعتباراً من التعداد السكاني الذي نظم سنة ١٩٦٥ فقد الغت الجهة المسؤولة عن التعداد السكاني الفقرات التي تبين لغة المواطن الام او عرقه او دينه، كما لا تتوافر دراسات علمية يوثق بها لبيان الاعداد

الدقيقة لهذه الاقليات،. وبصفة عامة فإنه يوجد في تركيا– من غير المواطنين من اصول تركية– الاقليات التالية: القوقازيون، الاكراد، اللاز، الغجر، العرب، البوشناق، البلغار، الالبان، الارمن، السريان، اليهود، الروم الارثوذكس،اليزيديون، كما يوجد في تركيا طوائف تصنف على اساس الهوية المذهبية، من اهمهم اتباع الطائفة العلوية، واتباع المذهب الجعفري.

ثانياً: الصراع بين علمانية الدولة والمجتمع

بعد التغير الجذري الذي تعرضت له الهوية الثقافية والسياسية بعد تاسيس الجمهورية التركية، فرضت النخبة الحاكمة سيطرتها على الحياة السياسية للدولة ورغم عمليات التغير المرحلية التي شهدتها الحياة السياسية التركية الا ان مراحل التغير هذه ظلت اسيرة الحدود والمعايير التي وضعها الجيش الذي بدأت ملامح اتجاه قياداته تتجه الى التغريب والعلمانية منذ اواخر العهد العثماني، ولذلك يمكن القول بأن دور المؤسسة العسكرية اصبح يتعدى موضوع الدفاع عن البلد، ليتمركز بالاضافة الى ذلك حول المحافظة على النظام السياسي الذي تتبناه النخبة العلمانية.

١. مرحلة التغريب

اتسمت العقود الثلاثة الاولى من عهد الجمهورية بظهور دولة الحزب الواحد وهو حزب الشعب الجمهوري وهي الفترة التي تمتد من بداية التأسيس حتى نهاية عقد الأربعينات من القرن الماضي، وكان الحزب يقوم على المبادئ "الكمالية" التي تستند على الافكار القومية والعلمانية، ولم يتم السماح للافكار المضادة بدخول الساحة السياسي فظهرت المعارضات الشعبية التي ثارت على القومية ممثلة بالثورات

الكردية وحركات المعارضة الاسلامية التي عارضت التوجه العلماني، وقد تعرضت تركيا في هذه الفترة الى حركة تغريب راديكالية بدأ تأريخها في فترة سابقة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، وطبقت مبادئها بشكل فعلي في ظل الممارسات التي ظهرت مع تأسيس الجمهورية، وقد تبنت هذه الحركة فكرة الانسلاخ عن التأريخ بشكل جذري.

٢. الصراع بين الكمالية والديمقراطية

شهدت الفترة التي امتدت من عقد الخمسينات حتى بداية عقد الثمانينات عمليات صعود وهبوط حادة فيما يتعلق بالانفتاحات الديمقراطية، وقد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال امام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي لكن الجيش كان يتدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق احداث انقلاب عسكري بذريعة المحافظة على الهوية العلمانية للدولة، وبذريعة ان هذه الاحزاب قد ارتكبت مخالفات تهدف الى تغير المبادئ القومية والعلمانية (الكمالية) التي تسير عليها الدولة، وقد تمثلت الاحداث الاكثر تراجيدية بإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس بعد انقلاب عسكري حصل سنة ١٩٦٠، وكان مندريس قد وعد قبل فوزه بالانتخابات بالغاء الاجراءات العلمانية الصارمة التي اتخذها سلفه عصمت اينونو والتي كان من بينها جعل الآذان وقراءة القرآن الكريم باللغة التركية واغلاق المدارس الدينية، وبعد فوزه قام مندريس بإلغاء هذه الاجراءات حيث اعاد الاذان الى العربية وأدخل الدروس الدينية الى المدارس العامة وفتح اول معهد ديني، وفتح المجال امام تأسيس مراكز تعليم القرآن الكريم، كما قام عملية بتنمية شاملة في تركيا شملت تطوير الزراعة وافتتاح المصانع

وتشييد الطرقات والجسور والمدارس والجامعات، وبعد محاكمة صورية تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة، فيما حكم بالاعدام على رئيس الحكومة مندرسين وعدد من وزراءه بتهمة السعي لقلب النظام العلماني وتأسيس دولة دينية.

٣. العثمانية الجديدة وأزوال

فاز حزب الوطن الام الذي يرأسه تورغوت أوزال (Ozal) بالانتخابات العامة التي اجريت عام ١٩٨٣ ليتولى بعد ذلك تشكيل الحكومة، وكان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت الجنرال كنعان ايفريم قائد الانقلاب الذي حدث عام ١٩٨٠، وخلال حكمه أظهر أوزال تعاطفاً شديداً مع النشاطات الاسلامية واستقطب الى جانب حزبه مريدي الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية في انتخابات عام ١٩٨٧، وضم في قيادات حزبه الحاكم وجوها اسلامية سياسية معروفة، وقد توسعت في عهد اوزال المدارس الدينية ودخل الاسلاميون حقل الثقافة والاعلام، حيث اصدروا صحفاً واسسوا دوراً للنشر ومحطات خاصة للإذاعة والتلفزة. ويلاحظ بأن توجهات السياسة الداخلية والخارجية لأوزال (Ozal) والتي تحتوي على تأثير تيار النزعة العثمانية الجديدة كتيار ظهر وتصاعد في الفترة ما بين عامي ١٩٨٧-١٩٩٣، قد حاولت تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الذي ظهر في الظروف الديناميكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، يشابه الوضع الذي شهدته الدولة العثمانية في عهد الاصلاحات من خلال العمل على إعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم والعمل على تشكيل هوية سياسية وثقافية جدية تعمل على تقليص دور العامل القومي الذي اخذ يهدد الدولة ، وتبني موقفاً انتقائياً يحاول ان يوائم بين القيم الغربية والقيم التأريخية في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة، والعمل على التكامل مع النظام الاوروبي والتركي.

٤. اربكان والتوجهات الاسلامية:

ساهمت الظروف الداخلية والخارجية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب البادرة في بروز النزعة الاسلامية في المجتمع التركي، والتي انعكست بشكل ايجابي على انتخابات عام ١٩٩٦ ليفوز بها حزب الرفاه ويشكل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم، اتجهت حكومة اربكان الى ترسيخ الهوية الاسلامية للمجتمع التركي، ومعارضة الانضمام للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الاطلسي، واتجهت حكومته للسعي لأقامة سوق اسلامية مشتركة وإقامة علاقات استراتيجية مع الدول الاسلامية.

وقد اجبرت حكومة اربكان على الاستقالة بذريعة مخالفتها لمبادئ علمانية الدولة، واصدر الجيش مذكرة اعلن فيها ان الدولة ستقوم بعدة اجراءات لحماية امن الدولة وعلمانيتها ومنها:

- اغلاق قسم من دور القرآن.

- تجميد نشاطات اعضاء حزب الرفاه

- منع اللباس الشرعي للإناث (خمارس الرأس او الحجاب) في المؤسسات الرسمية.

وبعد حظر حزب الرفاه تم تأسس حزب الفضيلة كمسمى جديد له، وقد برز في حزب الفضيلة تياران: احدهما تقليدي بقيادة رجائي كوتان، والآخر تجديدي بقياد رجب طيب اردوغان وعبد الله غول، وقد نتج عن هذا قيام رجب طيب اردوغان ورفقاءه من اعضاء الحزب السابق بالانشقاق عن حزب الفضيلة، وتكوين حزب جديد اسمه حزب العدالة والتنمية.

٥. حزب العدالة والتنمية

أسس رجب طيب اردوغان ورفاقه حزب العدالة والتنمية في صيف ٢٠٠١، وفاز الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٢، ووضع اعضاء الحزب جميع التجارب الماضية التي مرت بها الاحزاب السياسية نصب اعينهم، حيث مر اعضاؤه بفترة عصيبة في النصف الثاني من عقد التسعينات ومطلع القرن الجديد، وقد تطلعوا الى تكوين حزب جديد يتعلم من دروس الماضي ليستطيع ان يوازن بين هوية المجتمع الثقافية وسلطة الدولة ومتغيرات السياسة الخارجية.

وقد اتخذ الحزب وصف "الديمقراطي المحافظ" كهوية سياسية له، وهو بذلك يسعى الى تحقيق الحريات التي منع منها المجتمع والتي تتعلق بهويته الثقافية، كما انه يؤكد في نفس الوقت على التزامه بمرجعيته الثقافية، وقد سار الحزب بخطوات توافقية الى حد ما، توازن بين سعيه لأنتزاع الحقوق المتعلقة بثقافة المجتمع وبين مبادئ الديمقراطية والظروف العلمانية والقانونية للدولة، ومتطلبات السياسة الخارجية.

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام ٢٠٠٢ شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني، كما انها شهدت تطور نسبياً فيما يتعلق بالحريات، وتفهماً اكبر فيما يخص المسألة الكردية والارمنية والعلوية، والشأن الداخلي عموماً، اما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد تصالحت تركيا مع جميع دول جوارها، كما سعت حكومة العدالة والتنمية الى اقامة علاقات طيبة مع الدول العربية، واتجهت نحو تبني موقف فاعل في القضايا الاقليمية ودعم القضية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال أقامت الحكومة التركية علاقات مع حركة حماس فور فوزها بالانتخابات حيث استقبل حزب العدالة والتنمية القائد السياسي لحركة حماس خالد مشعل في انقرة سنة ٢٠٠٦، كما وقفت الحكومة التركية الى جانب لبنان وفلسطين خلال الحرب الاسرائيلية عليهما، اما فيما يتعلق بالعلاقات التركية الامريكية فقد استمرت العلاقة الاستراتيجية بينهما، لكن فترة حكم حزب العدالة والتنمية امتازت بأتباع سياسة

حكيمة سعت من خلالها الى ان لا تتعارض علاقتها مع الولايات المتحدة مع مصالحها الاقليمية والدولية الاخرى.

لكن الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية، قد تصادمت في عدة قضايا مع الدولة ممثلة بالجيش والمحكمة الدستورية، ومنها مسألة الحجاب التي اتخذ البرلمان التركي قراراً بالسماح به في المؤسسات الرسمية، لكن المحكمة الدستورية أعادت حظره من جديد، وكذلك القضايا المتعلقة بمساواة طلبة مدارس الائمة والخطباء بغيرهم من الطلبة في الدخول للجامعات، وقد وصلت الازمة بين الحزب والدولة الى ذروتها مع فتح دعوى لحظر الحزب لدى المحكمة الدستورية في منتصف شهر مارس / آذار من سنة ٢٠٠٨ لكن المحكمة قررت الاحتفاظ به والاكتفاء بقرارات تحذيرية . وتعبر الاوساط العلمانية في تركيا عن خوفها المتزايد من سعي حزب العدالة والتنمية الى تغيير الوجه العلماني للجمهورية التركية، وقد قاموا بتنظيم مسيرات من اجل لفت النظر الى وجودهم، بعد الشعبية الكبيرة التي حازها حزب العدالة والتنمية في تركيا.

ثالثاً: ازمة الهوية والانضمام الى الاتحاد الاوروبي

ان عدم وجود حدود فصل جغرافية واضحة بين آسيا واوروبا جعل من الصعب وضع حدود موضوعية لأوروبا، وبقي مفهوم اوروبا مفهوماً نسبياً يرتبط بالعوامل الدينية والثقافية والسياسية على مر التأريخ . ففي مرحلة الحرب الباردة على سبيل المثال، كان مفهوم اوروبا ينطبق على اوروبا الغربية الى حد كبير، وتم نعت مناطق وسط وشرق اوروبا التي بقيت في بنية حلف وارسو بمصطلح الشرق، اما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودخول عدد من دول شرق اوروبا تحت منظومة الاتحاد الاوروبي فقد تغير مفهوم اوروبا الى حد كبير ليشمل جزءاً كبيراً من اوروبا الشرقية، ويرجح بأن السبب الاساسي في بقاء تركيا خارج مظلة الاتحاد الاوروبي حيث تمتلك

تركيا خصائص ثقافية تجعلها مختلفة عن الدول الأوروبية في مقدمتها الدين والتأريخ.

لقد تقدمت تركيا لعضوية المجموعة الاقتصادية الاوروبية سنة ١٩٥٩ والتي تعرف اليوم بأسم الاتحاد الاوروبي، وتقدمت بطلب العضوية الكاملة للمجموعة الاقتصادية الاوروبية سنة ١٩٨٧، وتم الاعلان عن ان تركيا دولة مناسبة لدخول الاتحاد الاوروبي في قمة لوكسمبورغ سنة ١٩٩٧، وقد اعتبر مجلس الاتحاد الاوروبي الذي انعقد في هلسنكي سنة ١٩٩٩ تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الاوروبي كغيرها من الدول الاخرى دون تفريق، وبدأت المفاوضات الرسمية لدخول الاتحاد الاوروبي سنة ٢٠٠٥، وحتى وقتنا الحاضر امضت تركيا اكثر من نصف قرن وهي تحاول الدخول في هذه المنظمة دون ان تسفر جهودها عن نتائج فعلية، ورغم اختلاف درجة الحماس نحو الانضمام للاتحاد الاوروبي بين الاحزاب التركية الحاكمة الا ان جميع حكوماتها لم توقف سير عملية التكامل مع هذا الاتحاد، بما فيه حزب الرفاه والاحزاب اليسارية التي حملت افكاراً تخالف توجهات الدولة في هذا الاطار.

اما السياسة التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الانضمام للاتحاد الاوروبي بعد ان وصلت الى الحكم عقب انتخابات عام ٢٠٠٢، فهي سياسة ملفتة للنظر، فرغم ان اصول هذا الحزب ترجع الى الاحزاب التي كانت تخالف فكرة الانضمام للاتحاد الاوروبي، الا ان حكومته ابدت سعياً حثيثاً نحو التكامل مع الاتحاد الاوروبي، وعد بعض المراقبين ان حكومة حزب العدالة والتنمية اكثر الحكومات التي ابدت حماساً في هذا المجال.

رابعاً: ازمة الهوية والاقليات العرقية والدينية

١- الازمة الكردية

تعد " المسألة الكردية" من المسائل الاساسية التي رافقت الدولة التركية منذ فترة تأسيس الجمهورية التركية حتى يومنا هذا، فقد بدأت ثورات الاكراد على فترة تأسيس الجمهورية التركية حتى يومنا هذا، فقد بدأت ثورات الاكراد على توجهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية بفترة وجيزة، وقد قاموا بسبع عشرة ثورة بين عامي "١٩٢٥ -١٩٣٨" وقد اتجهت هذه الازمة تنحو منحاً امنياً خطير اعتباراً من عقد الثمانيات بعد ظهور حزب العمال الكردستاني.

وقد تفاقمت هذه المسألة شيئاً فشيئاً مع الهجرة القسرية ومع ارتفاع معدلات البطالة والتحول السريع الى المدن وشعور الاكراد بأنتقاص الدولة لحقوقهم الثقافية . ويطالب الاكراد بمنحهم الحريات بما فيها استخدام اللغة وحرية الرأي ، كما يطالبون الدولة بمنحهم المواطنة الكاملة من حيث المساواة في الامتيازات التي تقدم للمواطنين الآخرين، اما الجهات المتطرفة منهم فتطالب بإقامة دولة كردية على الاراضي التركية وتهديد نظام الدولة التركية.

وتعد التجربة الكردية في شمال العراق من اهم المراحل المؤثرة في المسألة الكردية حتى وقتنا الحاضر، فبعد ان حقق اكراد شمال العراق بعد مدة طويلة من الزمن مكاسب سياسية مهمة داخل العراق أصبح لديهم نفوذ وتأثير على الاكراد الموجودين في تركيا وسوريا وايران، والحقيقة ان في حال عدم إتباع سياسة مناسبة تجاه هذه القضية من المحتمل ان تنفتح على تركيا ازمات كبيرة على المستوى البعيد، ورغم جميع التحولات التي مرت بها هذه الازمة خلال ربع قرن مازال الرأي العام التركي يتناول هذه القضية على انها قضية مكافحة للإرهاب فحسب، واصبحت الازمة الكردية مع مرور الزمن تأخذ ابعاداً أكبر تصعب إدارتها، وتقف عائقاً أمام الآفاق المستقبلية للدولة.

٢. الازمة الارمنية

بدأت الازمة الارمنية بالظهور في الفترة الاخيرة من عهد الدولة العثمانية عندما ظهرت مطالبات داخلية وخارجية تتعلق بحقوق الاعراق والاديان الاخرى في الدولة بعد ظهور النزعات القومية في اواخر عهد الدولة العثمانية، ويدعي الارمن بأنهم تعرضوا لمذابح تطهير عرقي في نهاية الدولة العثمانية، كما يدعي الاتراك بأن الارمن قد قاموا بمجازر جماعية في حق المواطنين الاتراك قبل هذه الفترة.

يعتبر الجدل الذي يثار حول هذه القضية بين الاعتراف بحدوثها وعدمه من اهم المواضيع التي تسببت في احداث ازمات على الصعيدين الداخلي والخارجي في تركيا، وبعد انهيار الدولة العثمانية وانهزامها امام دول التحالف وقعت الدولة عدة اتفاقيات مع هذه الدول بين عامي ١٩١٩- ١٩٢٠ من بينها معاهدة سيفر (Treaty of Sevres) وقد طالبت هذه الدول بضمان حقوق الاقليات العرقية والدينية ، ومن ضمنها الطائفة الارمنية وقد تم تصنيف الارمن كأقلية دينية، وفي معاهدة لوزان (Treaty Of Lausanne) التي وضعت الخطوط العريضة لشكل الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣، تم التركيز على ضرورة الاعتراف بحقوق الاقليات غير المسلمة في تركيا، لكن هناك ادعاءات بأن الجمهورية التركية قد خالفت هذه المعاهدة ومنعت هذه الاقليات من حقوقهم.

وتطالب الاقليات الدينية والاقلية الارمنية بوجه خاص بتسهيلات اكبر من اجل زيادة تمثيلها النيابي في مجلس الامة التركي حيث انه لم يدخل في الانتخابات الاخيرة مجلس الامة التركي ايا من النواب غير المسلمين، كما يطالبون برفع الحظر عن حرية استخدام اللغة في مؤسسات التعليم ووسائل الاعلام، وتدريس العقيدة الخاصة بهم في المدارس الرسمية وفتح مؤسسات تعليمية دينية لتأهيل رجال الدين عندهم حيث تعاني الطائفة من نقص في رجال الدين الذين يقومون بوظائف دينية

في الكنائس، ويطالبون بعدم كتابة دين المواطن في الهوية الشخصية، كما يطالب الارمن بوقف الاعتقالات التي تمت في حق الكتاب الذين عبروا عن آراءهم في المسألة الارمنية، حث انه يتم اعتقال كل من يلوح بموافقته على حدوث المذابح الارمنية، ويقولون ان المحاكم التركية تستخدم بشكل مزاجي المادة ٣٠١ من قانون العقوبات التي تنص على تحريم تحقير القومية التركية، والتي يتم من خلالها اعتقال الصحفيين والمفكرين وغيرهم من المواطنين، واغلبهم من الاكراد والارمن، كما يشتكي الارمن من الهجمات التي تتعرض لها الكنائس من قبل بعض المواطنين، والعبارات التي وصفت بأنها عنصرية من قبل قيادات الجيش التركي.

كما تدعي الاقليات بأن هناك إقصاء ضمنياً وغير رسمي للاقليات غير المسلمة عن الخدمة في الجيش وقوات الامن، والمناصب الرفيعة في الدولة، ومن بين واحد وثمانين محافظاً تركياً لا يوجد اي محافظ غير مسلم، كما ان هناك شكاوي تتعلق بالمناهج الدراسية في المدارس التي يدعى بأنها تسيء الى القوميات والاديان الاخرى ومنها الارمن، كما يشتكي العديد من الارمن وغير المسلمين من التهديدات والمضايقات الكلامية التي يتعرضون لها على المستوى العام والشعبي.

كما ان هناك شكاوي تتعلق "بأستيلاء" البلديات على الاملاك الارمنية، وقد ذكر التقرير الصادر عن المجموعة العالمية لحقوق الاقليات لعام ٢٠٠٧، وضع الاقليات في تركيا وتحدث عن جوانب سلبية تتعلق بوضع هذه الجماعات آخرها قتل موطن تركي من اصل ارمني (Harnt Dink) بسبب موقفه من القضية الارمني. لكن التقرير تحدث في نفس الوقت عن جانب ايجابي في نفس القضية وهو التعاطف الشعبي مع هذه القضية وخروج مسيرة شعبية كبيرة لأستنكار هذه الحادثة، ويضيف التقرير بأن الحكومة التركية قد حققت خطوات مهمة في مجال مطالب الاقليات في عهد حزب العدالة والتنمية من اجل تحقيق المواصفات الاوروبية، حيث

تعتبر قضايا الاقليات وفي مقدمتها القضية الارمنية من اهم المواضيع التي يركز عليها الاتحاد الاوروبي في مفاوضات العضوية لتركيا.

وعلى الصعيد الخارجي فإن الدولة التركية تتحسس من اي قرار او تصريح من شأنه ان يلوح بالاعتراف بمسألة التصفية العرقية التي يدعى بأنها حصلت للأرمن في نهاية عهد الدولة العثمانية، وعلى سبيل المثال فقد ظهرت ازمة سياسية بين تركيا وفرنسا سنة ٢٠٠١ على اثر موافقة البرلمان الفرنسي على قبول الادعاءات الارمنية بخصوص عمليات القتل الجماعي التي تعرضوا لها في نهاية العهد العثماني وتعريفها بأنها عمليات تطهير عرقي اودت بحياة حوالي مليون ونصف ارمني، وقد احتجت تركيا على ذلك واستدعت سفيرها من باريس.

٣-المسألة العلوية

أشارت معاهدة لوزان الى حقوق الاقليات غير المسلمة في تركيا، ولم تشر المعاهدة الى وجود اقليات اسلامية مثل الطائفة العلوية، واتجهت تركيا كذلك الى عدم وصف اتباع الطائفة العلوية والجعفرية بالاقلية، واعلنت تركيا سنة ١٩٩٢ بأنها لا تعترف بوجود اقليات في تركيا غير الاقليات التي ذكرت في معاهدة لوزان والاتفاقية التي عقدتها مع بلغاريا سنة ١٩٢٥، لكن تركيا قد اجبرت وبشكل عملي على الاعتراف بالاقليات الاخرى على المستوى الداخلي والخارجي نتيجة الضغوطات الداخلية والخارجية.

وتشترك الطائفة العلوية مع مواطني الدولة الآخرين في جانب اللغة والعرق ولذلك يرفض المثقفون المنتسبون للطائفة العلوية نعتهم بالاقلية، لكن عقيدة المذهب وعباداته تختلف بشكل كبير عن عقيدة وعبادات السنة الذين يشكلون اغلبية السكان في تركيا، كما ان قسماً كبيراً من ابناء الطائفة العلوية يميلون الى الابتعاد عن الهوية

الاسلامية، ففي دراسة اجريت سنة ٢٠٠٥ من اجل استطلاع آراء ابناء الطائفة العلوية حسب الهوية الدينية التي ينتمون الها ظهرت النتائج التالية:

ونتيجة للاختلافات المذهبية بين ابناء هذه الطائفة وغالبية المواطنين فقد طالبوا بنوع من الامتيازات فيما يتعلق بحقوقهم الدينية، فتطالب الطائفة العلوية بالسماح لهم ببناء اماكن العبادة الخاصة بهم بحرية اكبر ودعمها من الدولة كما يسمح للسنة، وتطالب بعض الجهات العلوية بإعفاء ابنائهم من دروس الدين الاجبارية في المدارس لأنهم يرون ان هذه الدروس موجهة اكثر للسنة، وتطالب جهات اخرى ممثلة للطوائف العلوية بإبقاء دروس الدين مع إضافة مواضيع تفصيلية تتعلق بالمذهب العلوي، وقد قامت الحكومة التركية مؤخراً بالاستجابة الى بعض مطالب هذه الجماعة.

يطالب العلوين بزيادة عدد الاشخاص الذين يعملون في القطاع العام وخصوصاً في المناصب الرسمية الرفيعة مثل الحكام الاداريون، وقد طالب الاتحاد الاوروبي من تركيا احداث بعض التغييرات القانونية لفسح مجال اكبر من الحرية امام اباء الطائفة العلوية.

تعتبر القضايا المتعلقة بالهوية على رأس المعضلات الاساسية التي واجهت الدولة التركية الحديثة منذ نشأتها ومازالت تواجهها حتى اليوم، وتعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من اهم العوامل التي اثرت في تكوين هوية الدولة التركية المعاصرة، وقد ساهمت عوامل متعددة من بينها الجغرافية والارث التأريخي، والمبادئ القومية والعلمانية التي تتبناها الدولة ، وعلاقة الدين بالدولة ، والاقليات العرقية والدينية الموجودة فيها، في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لها، فوجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا واوروبا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منحها فرصة

لعب اكثر من دور ثقافي وسياسي، وقد حملها في الطرف المقابل اعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الاوروبية والآسيوية والشرق اوسطية، كما ان الدولة التركية تتميز عن غيرها من الدول، في انها قد كانت مركزاً لحضارة اسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية ودام عدة قرون.

وقد سارت الدولة التركية الحديثة منذ بداية تأسيسها بإدارة اتاتورك على منهجين متوازيين، الاول: العلمانية المتشددة، والثاني : القومية التركية، وبناء على هذه المنهجية التي تحولت فيما بعد الى عقيدة سياسية دعيت "بالكمالية" عاشت تركيا مراحل تجريد من عناصر الثقافة الاسلامية في كافة المستويات، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة، ونتيجة لذلك فقد ظهرت ردود افعال من الاتجاهات الاسلامية والتحررية ومن القوميات الاخرى مثل الاكراد والارمن من اجل اثبات وجودها، وما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر الديناميكيات الناتجة عن الشد والجذب بين سياسة الدولة العلمانية/ القومية والخصائص الثقافية للمجتمع التركي.

ورغم عمليات التغير المرحلية التي شهدتها الحياة السياسية التركية منذ عقد الخمسينات في القرن الماضي، الا ان مراحل التغير هذه قد ظلت اسيرة الحدود والمعايير التي وضعها الجيش ولقد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال امام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي لكن الجيش قد تدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق احداث انقلاب عسكري بذريعة المحافظة على الهوية العلمانية للدولة.

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام ٢٠٠٢ فقد شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني، كما انها شهدت تطوراً نسبياً فيما يتعلق بالحريات وتفهماً اكبر فيما يخص المسألة الكردية والارمنية والعلوية، والشأن الداخلي عموماً، اما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد اتخذت انطباعات اكثر ايجابية عن الصورة التركية من قبل دول الجوار والعالم العربي والاسلامي والاتحاد الاوروبي، كما

اتجهت الحكومة التركية الى تبني موقف فاعل في القضايا الإقليمية، وقد تبنت حكومة العدالة والتنمية مقاربات جديدة للحد من ازمة الهوية التي يعيشها المجتمع، ويمكن تلخيص اهم التطورات التي ظهرت على السطح فيما يخص موضوع ازمة الهوية التركية منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم بالنقاط التالية:

أ- ظهور الوجه السياسي الذي ينتمي الى الهوية الاسلامية على السطح، فرغم ان حزب العدالة والتنمية لا يعلن او لا يسمح له بأن يشير الى خصائصه الاسلامية ، الا ان الهوية الاسلامية التي تتمثل في فكر وسلوكيات اعضاء الحزب وجذورهم الحزبية التي تعود الى حزب الرفاه، لا تجعل مجالاً للشك بأن الشعب التركي قد اختار الحزب الذي يمثل الهوية الاسلامية ولو لم يعلن عنها بشكل رسمي.

ب- العمل على الاعتراف بحقوق الاقليات وتلبية مطالبهم، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية انفتاحات ديمقراطية مهمة، تمثلت بإزالة العوائق امام حريات الاقليات بشكل نسبي، وفتح المجالات اما مقاربات اخرى في سبيل حل الازمة الكردية والازمة الارمنية.

ج-العمل على احداث توازن في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي من جهة، وعلاقاتها مع العالم العربي والاسلامي من جهة اخرى، وقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مواقف ايجابية ومصيرية مع قضايا العالم العربي والاسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والاسلامي في القرن الماضي، وقد حاولت تركيا في هذه الفترة كذلك ان تظهر نفسها كدولة فاعلة ومشاركة في صنع القضايا الاقليمية وقضايا العالم الاسلامي.

ولذلك يمكن القول بأن التغيرات الجذرية التي يتعرض لها المجتمع التركي في الوقت الراهن تمثل حالة طبيعية في سعي هذا المجتمع لأن يتمثل تراثه الثقافي، وهي الطريق الوحيدة التي يمكن من خلالها ان يتعافى من مشكلات الهوية لديه، فأزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي ناتجة عن عدم انسجام بين المعطيات التأريخية والثقافية والجغرافية وبين الواقع السياسي والثقافي والقانوني الذي يفرض على المجتمع، ولذلك فإن المهمة الاساسية لحزب العدالة والتنمية في الوقت الراهن هي التخفيف من تشدد العلمانية وغلواء القومية اللتين سببتا الازمات السياسية والثقافية في الدولة، لكن هذه المهمة لا يبدو انها سهلة، خصوصاً وتصريحات جنرالات الجيش وتلويحات المحاكم الدستورية لا تنفك مهددة سير اصلاحات الحكومة، وبالرغم من هذا الا انه يمكن القول بأن المجتمع التركي في طريقه الى التغيير، ومحاولات حرفه عن هذا التغيير تمثل حالة استثنائية طارئة، ويمكن للتغيير الجذري الذي شهدته الدولة التركية في الثلث الاول من القرن الماضي ان يعود للظهور وبشكل معاكس وبحدة اقل مرة اخرى في الثلث الاول من هذا القرن بديلا عن الهوية الثقافية التي تم تهميشها في الفترة السابقة يتم العمل على إعادتها بإرادة الشعب مرة اخرى في هذه المرحلة.

الفصل الثامن

التعديلات الدستورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

اولا: لا يعكس دستور ١٩٨٢ التركي القيم الدستورية الحديثة، فقد حافظ هذا الدستور بشكل اساسي على مركزية الدولة ذات الطابع الاستبدادي، واخفق في تلبية متطلبات المجتمع، لذا سعت الاحزاب المؤيدة للإصلاح لتعديل الدستور لتلبية المطالب الاجتماعية المختلفة، وجعل حزب العدالة والتنمية من صياغة الدستور الجديد هدفاً اساسياً، وحاول إجراء ثلاثة عشر تعديلاً على الدستور، كان هناك دافعان رئيسان وراء التعديلات: محاولة تركيا الانضمام الى الاتحاد الاوروبي والازمات الدستورية المتكررة، في هذا السياق، عززت التعديلات من الحقوق والحريات الفردية في تركيا. واصبح الدستور اليوم نصّاً قانونياً خضع لتغييرات كبيرة على مرّ السنوات لأنشاء آليات اكثر فعالية لحماية الحقوق والحريات الفردية، ومع ذلك لا تزال حاجة تركيا لوضع دستور جديد ملحة.

الدساتير بصفة عامة تخدم غرضين رئيسين: اولاً: تحديد من يمارس السلطة وتحت اي ظرف من الظروف، فهي توفر بنية الحكم، وتنظم الادارة، والحدود ، والعلاقات بين المؤسسات التي لديها صلاحية ممارسة السلطة الحكومية. ثانياً: تهدف الدساتير الى ضمان وحماية الحقوق والحريات الفردية.

تستند النظريات الدستورية الحديثة الى فكرة ان لدى البشر حقوقاً متأصلة عالمية هناك حقوق تعد اساساً لمطالب اخلاقية تهدف الى تعزيز الحياة الاجتماعية بالموافقة الشعبية، وتمثل الاساس لشرعية النظم السياسية[xlix]، ويتوقع ان مثل هذه الدساتير، تقر هذه الحقوق العالمية، وتحمي الشعوب من سلطة الحكومات التي من الممكن ان تنتهك حقوق الانسان.

في هذا السياق فأن الدستور عبارة عن وثيقة رسمية تتمتع بأعلى سلطة قانونية لحماية حقوق وحريات الافراد، وفرض قيود قانونية على الاجراءات والمعاملات السيادية على هذا النحو، فإن الغرض الاساسي من الدستور هو استبدال الحكم التعسفي بحكومة تعطي الاولوية لسيادة القانون، وتقيد السلطة بقواعد مختلفة، وكذلك الآليات القانونية والمؤسسية والاعتراف دستورياً بالحقوق الاساسية وحمايتها وإخضاع السلطة الحكومية لبعض القواعد القانونية ، وإنشاء محاكم مستقلة على انها الضمان النهائي لجميع الشروط المذكورة اعلاه".

للاسف، اخفق الدستور التركي لعام ١٩٨٢ الذي لا يزال ساريا– في ان يتوافق مع القيم الدستورية الحديثة، ولا سيما اذا اخذ بعين الاعتبار النص الاصلي للدستور يوضح ذلك ما يأتي: السلطة الحكومية التي وضعت دستور عام ١٩٨٢ اختارت حماية مصلحة الدولة بدلاً من الفرد، وفضلت سلطة الدولة على الحريات الفردية، ومن ثم ، فأن نصوص الدستور تتضمن تعارض في عدد من النصوص مع مبادئ الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، وبينما كان الاساس في دستور ١٩٨٢ فرض قيود ، كانت الحريات استثناءات لهذه القاعدة، من هذا المنظور، عدّت الدولة شيئاً مقدساً ، بدلاً من كونها اداة، واستندت شرعية الحكومة الى فكرة وجود "الدولة المقدسة/ الالهية" في مقابل إرادة الشعب، وانتهك الدستور المبدأ الاول من سيادة القانون الخاص بإخضاع الاعمال الحكومية للمراجعة القضائية، واقر سلطة المحاكم العسكرية، بالإضافة الى القضاء المدني في البلاد، ومن ثم عزز نظام الوصاية العسكرية.

"وباختصار من الممكن ان نستنتج ان دستور عام ١٩٨٢ في شكله الاصلي لا يعد دستوراً ضامناً، يحد من التصرفات التعسفية للحومة ويصون الحريات وفقاً

للفلسفة الدستورية، لكن بدلاً من ذلك ، يمثل الدستور الحالي دستوراً زائفاً يسعى الى تعبئة الحكومة على نحو فعال، وليس تقييد سلطتها"[1].

ثانياً: محركات التغيير في دستور ١٩٨٢

رسم دستور عام ١٩٨٢ حياة سياسية على غرار الايديولوجية الرسمية، وسعى لأنشاء مجتمع متجانس، وعرقل كافة الجهود الرامية الى بناء مجتمع اكثر ليبرالية، على هذا النحو، كان من المستحيل ان يظل مثل هذا الدستور دون تعديل وان يتم الالتزام بقيمه الاساسية. وجهت فئات اجتماعية عديدة انتقادات شديدة للدستور منذ دخوله حيز النفاذ وطالبو بأجراء تعديلات، ومن ثم بدأت الحكومات المتعاقبة في تعديل النص الاصلي بعد فترة وجيزة من اعتماده، وعدّل المشرعون دستور عام ١٩٨٢، ٢١ مرة منذ التعديل الاول في عام ١٩٨٧.

كانت هناك اسباب رئيسة وراء محاولات تعديل دستور عام ١٩٨٢لاستعادة الحكم المدني في البلاد تطلب رفع بعض القيود التي فرضتها الدولة على المجتمع، كما ان المجلس العسكري الذي جاء الى السلطة بأنقلاب عام ١٩٨٠، نقل السلطة الى حكومة مدينة عن طريق الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨٣، فقط بعد ان اغلق جميع الاحزاب السياسية القائمة، وحظر جميع اشكال النشاط السياسي المدني، ودون ادنى شك، لم يقض اصلاح الحكومة المدنية على نفوذ المجلس العسكري بشكل تام ومع ذلك، فأن اجراء الانتخابات وإعادة ظهور المنظمات المدنية وانتعاش الحياة السياسية– اسهم في توجيه الانتقادات الى دستور ١٩٨٢ الذي كان بمثابة تجسيد لسلطة الجيش، نتيجة لهذه التطورات، عدّل المشرعون بعض مواد الدستور، او الغو الاجزاء التي فرضت قيوداً على السياسة الديمقراطية، على سبيل المثال، التعديل الاول للدستور، في عام١٩٨٧ الغى المادة ٤ التي منعت مجموعة

من السياسيين السابقين من ممارسة السياسة. واصبح الساسة المحظورين قادرين على ممارسة النشاط السياسي مرة اخرى، كما كانوا قبل سبتمبر ١٩٨٠.

وعلاوة على ذلك، فإن رياح العولمة خارج حدود تركيا عززت من المطالب المتعلقة بالهوية في البلاد، حتى التسعينات، ظلت التعديلات الدستورية مسألة تهم بعض الدوائر الاكاديمية والسياسيين فقط، لكن مع صعود العولمة في التسعينيات، دفع استبعاد الجماعات المحرومة والهويات المعزولة في جميع أنحاء العالم ال كسر صمتهم ، تركيا ايضاً، شهدت تداعيات مختلفة من هذا الاتجاه العالمي الجديد، الناس من مختلف الهويات الثقافية الذين تجاهلهم النظام السياسي، وقمعهم، واستبعدهم ارتقوا الى مستوى الحدث وتحدوا الاوضاع الراهنة، من ثم تطورت مسألة التعديلات الدستورية ، لتشغل الرأي العام، وتجاوزت الاوساط الاكاديمية والسياسية، طالبت المجتمعات الكردية والعلوية وغير المسلمة، وغيرهم من المجتمعات حكوماتهم بالاعتراف بهوياتهم وتوسيع حرياتهم ، وكانت الوسيلة الوحيدة لتلبية هذه المطالب الشعبية هي تعديل الدستور. أخيراً، سعت تركيا للمشاركة في الاتحاد الجمركي والانضمام الى الاتحاد الأوروبي، واستدعى هذا حتماً إعادة النظر في هيكلها القانوني، وكان من اهم الشروط الاساسية لعضوية الاتحاد الاوروبي تطوير نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الانسان، واضطرت تركيا، في خضم عملية الترشيح للانضمام، لرفع معاييرها الديمقراطية لتتوافق مع المعايير الاوروبية، ضمان الديمقراطية وسيادة القانون استتبع بالضرورة مجموعة متنوعة من الاصلاحات المؤسسية التي كان لابد من اجل تحقيقها تعديل دستور عام ١٩٨٢. لقد ادى توثيق العلاقات بين تركيا والاتحاد الاوروبي الى التعديلات الدستورية والتغييرات القانونية، لقد كان الاتحاد الاوروبي مؤثراً خلال التعديلات الدستورية بين عامي ١٩٩٨

و٢٠٠٦، وفي هذا السياق، اصبح الاتحاد الاوروبي العامل الخارجي المؤثر وراء التحول الديمقراطي في تركيا وعمل "كحافز لأرساء الديمقراطية" في البلاد.

ثالثاً:حزب العدالة والتنمية ودستور ١٩٨٢

دستور عام ١٩٨٢ الذي اخفق في ان يعكس الحقائق الاجتماعية للمجتمع التركي، وتطلعات البلاد والتطورات العالمية في ذلك الوقت– كان موضع انتقادات شديدة من مختلف الجهات منذ اعتماده وحاولت الاحزاب السياسية الاصلاحية تعديل دستور عام ١٩٨٢ من اجل تلبية المطالب المتزايدة للمجتمع ، وبالمثل، اعطى حزب العدالة والتنمية الاولوية لصياغة دستور جديد بأعتباره بنداً على جدول اعماله السياسي منذ أنشائه.

وفقاً للحزب، كان من الضروري القضاء على "قوانين الدولة" وارساء سيادة القانون من اجل تعزيز الثقة في النظام القانوني، والنهوض بالديمقراطية في البلاد وكان لابد ان يحل دستور جديد ليبرالي محل دستور عام ١٩٨٢ من اجل تحقيق الاهداف المذكورة سابقاً في هذا الصدد، كان على الحزب إحراز تقدم في جهوده الرامية الى صياغة دستور جديد، لذا أشار برنامج حزب العدالة والتنمية الى هذا الهدف .

(سيقوم الحزب بإعداد مشروع دستور يتماشى مع متطلبات الشعب، ويتوافق مع معايير الدول الديمقراطية من حيث المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، وسيهدف الى إنشاء "عقد اجتماعي" جديد ستكون مسودة الدستور وثيقة للتعبير عن إرادة الشعب ومطالبه بإقامة مؤسسات الدولة على اساس الديمقراطية).

حقق حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقاً في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٢ نظراً لعدم السماح لرجب طيب اردوغان بالمشاركة في الانتخابات، شكّل عبد

الله غول اول حكومة لحزب العدالة والتنمية ، تعهدت الحكومة الثامنة والخمسون في تركيا برئاسة رئيس الوزراء غول، بإعداد مشروع دستور الجديد " يحل محل الدستور الحالي الذي لم يعد يلبي احتياجات تركيا. سيعكس مفهوم الديمقراطية وسيادة القانون في ظل الشرعية الشعبية القوية، وسيتوافق مع المعايير الدولية، وبالأخص مع معايير الاتحاد الاوروبي، وسيركز على التمسك بالحقوق والحريات الفردية والديمقراطية التعددية والتشاركية في صميمها ويكون موجزاً وواضحاً ومفهوماً من حيث الشكل.

في ديسمبر ٢٠٠٢، عدل البرلمان الدستور لألغاء البند الذي حال دون مشاركة أردوغان في الانتخابات، وسمح لزعيم حزب العدالة والتنمية في الترشيح في الانتخابات البرلمانية في بلدته سيرت في مارس/آذار٢٠٠٣، وعقب فوزه في الانتخابات، شكل اردوغان الحكومة الـ ٥٩ التي اكدت ضرورة صياغة دستور جديد.

وتعهد اردوغان على أن الدستور الجديد ليس حكراً على افكار حزب العدالة والتنمية بل يسعى لمشاركة كل احزاب المعارضة وجميع الفئات الاجتماعية. صياغة الدستور الذي ينقل تركيا الى المستقبل افضل وليحل محل الدستور الذي تحتاج مواده الى التعديل مراراً وتكراراً سيكون من اجل مستقبل اطفالنا، دستورنا الجديد سيعكس فكرة الديمقراطية وسيادة القانون التي تتمتع بشرعية شعبية قوية، وسيتوافق مع المعايير الدولية، ولا سيما معايير الاتحاد الاوروبي، وسيلتزم بالحقوق والحريات الفردية ويحافظ على الحقوق الفردية والحريات.

اما برنامج حكومات حزب العدالة والتنمية الـ (٦٠) والـ (٦١)، وكذلك وثيقة الرؤية السياسية للحزب لغاية ٢٠٢٣، وتوقعاتها المستقبلية اوضحت ان الهدف هو صياغه دستور جديد وديمقراطي ليحل محل دستور ١٩٨٢، واكدت جميع الوثائق الخاصة بحزب العدالة والتنمية ، او بحكوماته، ان دستور عام ١٩٨٢ لا يتفق مع

العصر ومطالب الشعب، وبينت ان الدستور الحالي خطر على تقدم تركيا، وسلطت الضوء على الحاجة الماسة لصياغة دستور جديد، ومع ذلك، فإنه على مدة (١١) عاماً من حكم حزب العدالة والتنمية ، لم تحقق الجهود المبذولة لصياغة دستور جديد النتائج المرجوة لسببين رئيسيين:

١- لم يتمتع حزب العدالة والتنمية بأي سلطة سياسية حقيقية خلال فترة ولايته الاولى، فقد حصل الحزب على (٣٦٣) مقعداً في البرلمان بعد فوزه الساحق في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢، وعلى الرغم من ان هذا الرقم كان كافياً من الناحية القانونية لحزب العدالة والتنمية لأن يضع دستوراً جديداً ويعرضه للاستفتاء، الا ان الخلفية السياسية التي خرج منها حزب العدالة والتنمية تجعل الجهات الفاعلة في السلطة ، مكتب الرئيس، والمحكمة الدستورية ، والجيش ووسائل الاعلام الرئيسة، والجامعات تسمح للحزب بفعل ذلك، اقتربت المؤسسات من الحزب بحذر، وسعت الى تقييد مساحة مناورته السياسية. وبسبب غياب الثقة اللازمة للمضي قدماً في مثل هذه الظروف غير المواتية، تجنب حزب العدالة والتنمية اتخاذ اي خطوات سياسية كبيرة بما في ذلك صياغة دستور جديد.

٢- اخفقت الاحزاب السياسية التي حصلت على مقاعد في البرلمان في التوصل الى توافق في الآراء بشأن الدستور، منذ الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٧ حصلت اربعة احزاب سياسية (حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، وحزب السلام والديمقراطية) على تمثيل برلماني، ولو استطاعت هذه الاحزاب الاربعة التوصل الى اتفاق حول الدستور الجديد لحصل مشروع الدستور على موافقة برلمانية بسهولة كبيرة، وبالمثل، سيكون من السهل ان تحظى التغييرات المقترحة بالدعم الشعبي في الاستفتاء على الدستور، وستقل المخاطر السياسية لجميع الاطراف المشاركة في هذه العملية، فبعد الموافقة على المنهجية العملية

للصياغة، لم تتوافق الاحزاب السياسية على وضع مشروع دستور يتفق عليه الاطراف كافة، على الرغم من ان المجموعات البرلمانية لديها فهم مشترك حول الحقوق والحريات الاساسية، الا ان الجهود المبذولة لأيجاد ارضية مشتركة ، حول قضايا مثل المواطنة، والحكومات المحلية، وسياسات التعليم التي تؤثر في المجالات الرئيسة التي اعلن الدستور عام ١٩٨٢ انها غير قابلة للتغيير، لم تؤت ثمارها.

كانت امام حزب العدالة والتنمية طريقة واحدة للتغلب على هذه العقبة، وهي تقديم مشروع الدستور الخاص به الى البرلمان وعامة الشعب. ومع ذلك لم يرغب الحزب في تحمل المخاطر السياسية بمفرده، وتردد في اتخاذ مثل هذه الخطوة، واختار الحزب إجراء مناقشات حول الدستور الجديد على مدار فترة طويلة من الزمن، وسعى لتعديل دستور عام ١٩٨٢ فيما يتعلق ببعض المواد التي عدّ إلغاؤها امراً عاجلاً.

قامت حكومات حزب العدالة والتنمية بإجراء ١٣ تعديلاً على دستور عام ١٩٨٢ منذ عام ٢٠٠٢، ودخلت ١٠ من التعديلات حيز النفاذ وبقيت ثلاثة بدون موافقة، ومن بين التعديلات الثلاثة المتبقية، اعلنت المحكمة الدستورية ان احدها غير دستوري، واعترض البرلمان على الاثنين الآخرين عقب الاعتراضات (الفيتو) الرئاسية، من بين العديد من التعديلات الدستورية التي رعتها حكومات العدالة والتنمية ، سلسلة من التغييرات في عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، و ٢٠١٠ والتي كان لها تداعيات سياسية وقانونية كبيرة.

تعديلات ٢٠٠٤

القانون رقم (٥١٧٠) بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٤ عدّل تسعاً من مواد دستور ١٩٨٢ والغى مادة إضافية من الدستور، على هذا النحو:

- اسس الضمانات الدستورية للمساواة بين الجنسين. (المادة ٢/١٠)

- الغى جميع الاشارات الى عقوبة الاعدام في الدستور، (المادتان ٢/١٥، ٤/١٧ و٩/٣٨ و٨٧)

- الغى مصادرة الآلات التابعة لوسائل الاعلام لأسباب جنائية (المادة ٣٠)

- حظر على المحاكم إصدار عقوبة الاعدام ومصادرة الممتلكات بشكل عام. (المادة ١٠/٣٨)

- سمح بتسليم المواطنين الاتراك الى دول اجنبية فيما يتعلق بالجرائم التي تخص محكمة العدل الدولية (١١/٣٨)

- الغى حق رئيس هيئة الاركان في تعيين عضو في مجلس التعليم العالي. (المادة ٢/١٣١)

- الغى محاكم امن الدولة (المادة ١٤٣)

- الغى العقبات الدستورية امام المحكمة المختصة بالنظر في خزانة القوات المسلحة (المادة ١٦٠)

وكان الاتحاد الاوروبي- من دون ادنى شك- القوة الدافعة لتعديلات عام ٢٠٠٤، كما كان لتحسن علاقات تركيا مع الاتحاد اهمية قصوى لحكومة حزب العدالة والتنمية، سعى الحزب الى استخدام الاتحاد الاوروبي كوسيلة ضغط للتغلب على العقبات الداخلية التي وضعتها المؤسسات في تركيا، وفي الوقت نفسه، تطلب الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي، تطهير الهياكل القانونية من العناصر غير

الليبرالية والمعادية للديمقراطية، قاومت حكومة حزب العدالة والتنمية الانتقادات ضد التغييرات الديمقراطية، بالاعلان ان الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي احد اهدافها الرئيسة، اثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها، وحصلت تعديلات عام ٢٠٠٤ على دعم حزب المعارضة الرئيس، ومرت من دون اعتراضات كبيرة.

سهلت العلاقات مع الاتحاد الاوروبي إجراء بعض التغييرات التي كانت تبدو صعبة نوعاً ما لهذا البلد، من اهم تعديلات عام ٢٠٠٤ المعاهدات الدولية بشأن الحقوق والحريات الاساسية التي لها اسبقية على التشريعات الوطنية، عدلت الحكومة المادة٩٠ من دستور عام ١٩٨٢ لأثبات ان المعاهدات الدولية سيكون لها الاسبقية على القوانين الوطنية، حتى عندما يتناقض الاثنان حول الحقوق والحريات الاساسية، على هذا النحو، منح التعديل المعاهدات الدولية بشأن الحقوق والحريات مكانة بين الدستور والتشريعات الوطنية الاساسية: " هذا التعديل سهل الاستفادة من محكمة حقوق الانسان الاوروبية وغيرها من الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق الاساسية والحريات لتوسيع مساحة الحريات من خلال القنوات القانونية.

كما تضمنت حزمة التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٤ مقترحات تهدف الى تعزيز حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون في تركيا، وبهذا احرز البلد تقدماً كبيراً نحو التحرر والديمقراطية بعد اعتماد التعديلات المذكورة آنفاً

تعديلات ٢٠٠٧

كان الهدف الرئيس للتعديلات الدستورية التي رعتها حكومة العدالة والتنمية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ هو إدخال تحسينات على النظام السياسي في البلاد وفقاً لمعايير الاتحاد الاوروبي، لتعزيز الحريات، وتوسيع مجال السياسة المدنية جرت تعديلات مختلفة بما في ذلك إعادة تنظيم المجلس الاعلى للإذاعة والتلفزيون،

والتوسع في الاشراف البرلماني على ميزانية الحكومة وخفض الحد الادنى للوظائف العامة من ٣٠ الى ٢٥، ومنذ ٢٠٠٧ فصاعداً، ركزت التعديلات الدستورية على التغلب على الازمات الدستورية الناشئة على حساب توطيد الديمقراطية في البلاد، لكن الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧ فاقمت الازمة.

وبمرور الوقت وصلت ولاية الرئيس التركي احمد نجدت سيزر (٧ سنوات) الى نهايتها، وتمتع حزب العدالة والتنمية بأغلبية واسعة في البرلمان، الامر الذي سمح للحكومة بأختيار اي مرشح لتولي أعلى منصب في البلاد، المادة ١٠٢ من الدستور المتعلقة انتخاب رئيس الجمهورية تنص على ان اي مرشح بحاجة الى اغلبية ثلثي الاصوات (٣٦٧ صوتاً) في اول جولتين وبأغلبية يسيرة (٢٧٦ صوتاً) في الجولتين الثالثة والرابعة، على الرغم من ان المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية لا تكتفي لأنتخاب الرئيس المقبل للبلاد في اول جولتين، الا انه بإمكانها الفوز بمفردها في سباق الجولة الثالثة او ما بعد ذلك.

نظم دستور عام ١٩٨٢ النظام السياسي بحيث كان الرئيس مركز الهيكل، ومنح واضعوا الدستور الرئيس سلطات واسعة تتعارض مع روح الانظمة البرلمانية الكلاسيكية على هذا النحو، يمكن القول ان واضعي الدستور تنبؤوا بأن من سيتولى منصب الرئيس في المستقبل سيكون قائداً عسكرياً او مدنياً، وعلى صلات وثيقة بالجيش، ووزعوا السلطة السياسية وفقاً لذلك، لذا فإن واضعي الدستور كانوا السبب الحقيقي وراء صلاحيات الرئيس الواسعة، حيث توقعوا ان يسيطر الرئيس على اي حكومة منتخبة او يعارضها ان لم تراها الدولة ذات مصداقية، الرئيس السابق سيزر، ايضاً ، حاول بشكل متكرر خلال فترة ولايته السيطرة على حكومة حزب العدالة والتنمية.

رشح حزب العدالة والتنمية وزير الخارجية عبد الله غول الذي كان احد ابرز الشخصيات داخل الحزب الحاكم الى جانب رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان، ورأى الاوصياء الذين نصبوا انفسهم الاصحاب الشرعيين للنظام ان القصر الرئاسي هو "آخر معقل للجمهورية" ، وتحدوا حكومة حزب العدالة والتنمية على جبهتين في نفس الوقت، لمنع القصر الرئاسي من "الاستسلام"، كثفت القوات المسلحة من جهودها، واصدر مذكرة للحكومة المنتخبة في ٢٧ ابريل/ نيسان ٢٠٠٧، ونشر موقع رئيس اركان الجيش المذكرة التي ادعت انه لن يتولى منصب الرئيس سوى "سياسي علماني"، وهددت من يعمل ضد "مهمة الجيش الشرعية" في حماية الجمهورية العلمانية، كانت رسالة الجيش موجهة لحزب العدالة والتنمية: اعرف مكانك والا ستنال عواقب وخيمة.

حذا مجلس القضاء الاعلى الحذو نفسه. وجادل صبيح كنادواوغلوا المدعي العام المتقاعد، ومحكمة الاستئناف العليا، بأن البرلمان يتطلب اغلبية الثلثين ليس لأنتخاب الرئيس فقط، ولكن ايضاً لكي ينعقد في المقام الاول، قاطع حزب الشعب الجمهوري ونواب المعارضة تماشياًَ مع آراء كناد اوغلو الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية في البرلمان، وناشد حزب المعارضة الرئيس المحكمة الدستورية التي قضت بأنهاء عملية الانتخابات الرئاسية في البرلمان.

اوصلت الانتخابات الرئاسية المجهضة في البرلمان النظام السياسي الى طريق مسدود واطلق حزب العدالة والتنمية ثلاث مبادرات لمعالجة الوضع الراهن: أولا، الحزب على عكس من سبقوه، لم يصمت في مواجهة مذكرة الجيش، وذكر الجيش بأنه استجاب للقيادة المدنية في البلاد، وحذر من انه لن يتردد في الحفاظ على ما منحه الشعب من صلاحيات. ثانيا، دعت الحكومة الى القرار للشعب في

حل الازمة . اخيراً، عدلت حكومة حزب العدالة والتنمية الدستور لأجراء انتخابات رئاسية مباشرة حتى لا تواجه نفس الصراع في المستقبل.

اعترض الرئيس سيزر على التعدي الدستوري ، وناشد المحكمة الدستورية عندما اعاد البرلمان اعتماد التعديل من اي تغييرات، ومع ذلك، قضت المحكمة الدستورية بدستورية التعديل. رداً على ذلك، دعا الرئيس سيزر الى الاستفتاء الدستوري، حيث صوت ٦٨,٩٥% من الشعب لصالح هذا التعديل.

لقد كان عام ٢٠٠٧ "عام المواجهة الدستورية الحادة". ظهور مثل هذه المواجهة حول الانتخابات الرئاسية يعود الى الظروف الغريبة للنظام السياسي في تركيا.

"بسطت النخبة العلمانية في الحكومة نفوذها على السياسة في تركيا، وعدوا الرئاسة معقلهم بلا منازع من اجل التصدي لأية توجهات مناهضة للعلمانية. سلطات الرئيس الواسعة بموجب دستور عام ١٩٨٢جعلت منصب الرئيس ذات قيمة عالية في إطار الصراعات السياسية الواسعة ، وكثيراً ما عبرت الجبهة العلمانية عن قلقها من استغلال الاسلاميين لولايتهم الدستورية للقضاء على علمنة المحكمة الدستورية والقضاء العالي والجامعات تدريجياً، شعار تم ترديده عادة، بأن الرئاسة آخر معاقل الجمهورية العلمانية التي لا يمكن تحت اي ظرف من الظروف ان تعهد الى الاسلاميين، أظهر حجم هذا الخوف.

أعقبت تصاعد الحروب الدستورية نتيجة مهمة الى حد ما، إذ حصل حزب العدالة والتنمية على دعم إضافي من الشعب في الانتخابات البرلمانية في يوليو/ تموز ٢٠٠٧ ليتفوق على الجيش ومجلس القضاء الاعلى، اهم مكوّنين من المكونات الاساسية لنظام الوصاية. اعتمدت كفاءة اداء نظام الوصاية على امتثال

الحكومات المنتخبة لمطالب جهات الوصاية الفاعلة. وظل النظام متماسكاً وقوياً طالما ظل المسؤولون المنتخبون اوفياء لمطالب واوامر حراس العلمانية، وبذلوا ما في وسعهم لتلبية توقعاتهم من دون مساءلة، لذا، فإن اخفاق الاوصياء في فرض إرادتهم على المسؤولين المنتخبين، قوض نظام وصايتهم، في هذا السياق، سيكون من سوء التشخيص الادعاء بأن مواجهة عام ٢٠٠٧ بين حكومة حزب العدالة والتنمية للنظام وانصار الوصاية انتهت بهزيمة المجموعة الاخيرة وقضت على نفوذ المؤسسة العلمانية على الحكومة المنتخبة نهائياً.

تعديلات ٢٠١٠

كان حظر الحجاب إحدى المعضلات التي ظلمت قطاعاً كبيراً من المجتمع واخفق حزب العدالة والتنمية في معالجة هذه القضية خلال فترة ولايته الاولى، لكن الفوز الكاسح للحزب في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٧، وتوافق آراء المجتمع حول رفع الحظر عن الحجاب– شجع قيادة حزب العدالة والتنمية على معالجة هذه المسألة ، وبينما ايد حزب الحركة القومية وحزب المجتمع الديمقراطي التعديل الدستوري المحدود الذي رأى حزب العدالة والتنمية انه غير كاف، عارض حزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي هذا التعديل.

أقر البرلمان التعديلات على المادتين (١٠) و(٤٢) من الدستور بتأييد (٤١١) صوتاً. وعقب التصويت، تحدّى نواب حزب الشعب الجمهورية RPR، وحزب اليسار الديمقراطي DLP التعديلات في المحكمة الدستورية .وقضت المحكمة بأن التعديلات المقترحة تنتهك المادة (٢) من الدستور حول "العلمانية"، وأعلنت ان تصويت البرلمان لاغ. كان حكم المحكمة الدستورية، مثيراً للجدل من الناحية القانونية: وفقاً لدستور عام ١٩٨٢، كان للمحكمة الدستورية حق مراقبة التعديلات الدستورية وليس محتوياتها علاوة على ذلك، حدد الدستور بوضوح حدود

الاشراف الاجرائي، وعلى الرغم من افتقارها للسلطة القانونية، الغت المحكمة التعديل الدستوري بسبب محتوياته. وقلص هذا الحكم من القدرات التشريعية للبرلمان. وثمة تطور قانوني آخر أدى الى ازمة سياسية في عام ٢٠٠٨، وهو قضية اغلاق حزب العدالة والتنمية، فبعد ان اقر البرلمان تعديً دستورياً يضع حداً لحظر الحجاب المثير للجدل في تركيا، قدم المدعي العام عبد الرحمن يالتشينكايا للمحكمة الدستور لائحة اتهام يتهم فيها حزب العدالة والتنمية بأنه "اصبح مركز الانشطة المناهضة للعلمانية ومن ثم طالب بحظر الحزب ومنع (٧١) من قادة حزب العدالة والتنمية ، بما في ذلك الرئيس غول ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان، من ممارسة السياسة، اعتمد لائحة الاتهام اعتماداً كبيراً على المقالات الصحفية والتغطيات الاعلامية للاحداث الاخيرة. وقضت المحكمة بأن يظل حزب العدالة والتنمية كما هو على الرغم من الحكم خفض من المساعدات المالية المقدمة من الخزانة للحزب بمقدار النصف.

ومهّد حكم المحكمة الدستورية بشأن الحجاب الطريق لمراقبة المحكمة (غير القانونية) لجميع التعديلات الدستورية وافق البرلمان عليها، وجعل سوء استخدام المحكمة لسلطاتها عملية صياغة دستورية جديد مستحيلة، علاوة على ذلك ، أحكام المحكمة الدستورية الاخيرة. رفع الحظر عن الحجاب وإغلاق حزب العدالة والتنمية أظهرت بوضوح ان مجلس القضاء الاعلى يمثل عقبة رئيسه امامه. على هذا النحو، فأن التقدم يتوقف على تعزيز الحريات وفي نفس الوقت إعادة هيكلة السلطات القضائية.

خدمت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠ هذا الغرض، وحصل مشروع قانون أعده البرلمان برعاية الحكومة حول تعديل اجزاء كبيرة من دستور عام ١٩٨٢ على ثلاثة اخماس الاصوات على الرغم من انه اخفق في الحصول على اغلبية الثلثين،

بناء على ذلك كان لابد ان تحصل التعديلات المقترحة على موافقة الشعب في الاستفتاء القادم، قبل الاستفتاء على الدستور، ظهرت ثلاثة اقسام من الناخبين: (١) أنصار التعديلات، (٢) المعارضون للتعديلات، و (٣) المقاطعون. حزب العدالة والتنمية والليبراليون الذين يدركون ان التغييرات المقترحة تعد فرصة اخيرة لكسر النظام السياسي الذي فرضه دستور عام ١٩٨٢- كانوا من المصوتين لصالح التعديلات، وفي الوقت نفسه، رأى حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية ان تحسن الحقوق والحريات الاساسية يبدو عملاً تكتيكياً لتحويل الانتباه عن سيطرة حكومة حزب العدالة والتنمية على القضاء نتيجة للتعديلات المقترحة، ومن ثم دعيا الى التصويت بلا، اخيراً، حزب السلام والديمقراطية دعا الى مقاطعة التصويت بسبب محتويات التعديلات غير المرضية، ونهج حزب العدالة والتنمية الاحادي الجانب، وعدم اتخاذ مطالبهم بعين الاعتبار، خلال الفترة التي سبقت الاستفتاء الدستوري، احتدم النقاش بين المجموعات الثلاث حول الدستور.

كانت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠، وبخاصة ما يتعلق بالقضاء- خطوة جذرية بعيداً عن نظام الانقلاب العسكري، عام ١٩٨٠، ومن المفارقات، انها حصلت على ٥٨ في المئة من الاصوات في الاستفتاء الذي اجرى في الذكرى السنوية الثلاثين للانقلاب العسكري في ١٢ سبتمبر/ ايلول ٢٠١٠. شملت التعديلات المعتمدة فئتين: (١) الحريات (٢) وسيادة القانون.

التعديلات التي سعت الى تعزيز الحريات شكلت ثلاث مجموعات فرعية مختلفة: اولاً، وضعت التعديلات ضمانات دستورية بشأن الحقوق والحريات التي اخفق فيها دستور عام ١٩٨٢، في هذا السياق، وافق الاستفتاء على حماية المعلومات الشخصية (المادة ٣/٢٠)، وحقوق الطفل (المادة ٣/٤١-٤)، والحق في الحصول على المعلومات (المادة ٣/٧٤).

ثانياً، وسعت التعديلات نطاق بعض الحقوق والحريات القائمة، من بين هذه الحقوق والحريات، شرط موافقة القاضي تقييد حرية السفر الى الخارج (المادة ٥/٢٣)، حق المواطنين ان يصبحوا اعضاء في نقابات عمالية متعددة في نفس الوقت وعلى نفس خط العمل (المادة ٤/٥١)، وحق موظفي الدولة وموظفي القطاع العام الآخرين في المفاوضة الجماعية (المادة ٣/٥٣) ، العمل المنظم الاضافي، الاضراب وحقوق تأمين (المادة ٥٤)، والغاء البند الذي ينص على ان النواب الذين ادت تصريحاتهم او افعالهم الى ان حظر حزبهم السياسي وفقدان مقاعدهم البرلمانية (المادة ٥/٨٤).

اخيراً أنشأت التعديلات تمييزاً ايجابياً بشأن بعض الفئات الاجتماعية المحرومة والذين يحتاجون الى حماية خاصة، على هذا النحو، تم تعديل المادة ٣/١٠ من الدستور لتنص صراحة على ان التدابير الاضافية التي يضعها المشرع يجب ان تكون لصالح النساء والاطفال والمسنين والمعوقين والارامل واطفال الموظفين المدنيين والعسكريين الذي لقوا حتفهم في العمل او كان جزاً من مسؤولياتهم المهنية، وقدامى المحاربين، وبالمثل التعديلات المتعلقة بسيادة القانون جاءت في ثلاث مجموعات فرعية: الاولى، أنشأت التعديلات الدستورية التي تم إقرارها مؤسسات جديدة تراقب بفعالية تصرفات الادارة، وتضع مسارات جديدة لعلاج انتهاكات الحقوق وحريات المواطنين بشكل قانوني ، وتوسع نطاق المساءلة العامة. كما تم إنشاء معهد الرقابة العام، الذي نظمه البرلمان للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء استخدام الدولة للسلطة (المادة ٤/٧٤-٦)، والاعتراف بالحق في تقديم الشكاوى الدستوري (المادة ٣/١٤٨)، وكذلك مؤسسة الرقابة القضائية لقرارات المجلس العسكري لأنهاء التوظيف باستثناء الترقيات والتقاعد الالزامي بسبب نقص الاماكن المناسبة (المادة ٢/١٢٥)، وإدراج جميع القرارات التي تنطوي على عقوبات

تأديبية لموظفي الدولة وموظفي القطاع العام الآخرين وقرارات المجلس الاعلى للقضاء وأعضاء النيابة العامة– بالطرد في هذا السياق.

مثلت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠ خطوة هائلة بعيداً عن نظام المجلس العسكري سنة ١٩٨٠.

وثمة تعديل دستور آخر الغى المادة المؤقتة رقم ١٥ التي تمنح جميع اعضاء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حصانة امام القانون فيما يتعلق بمجمل قراراتهم لذا فإن إلغاء المادة السابقة التي كانت بمثابة وقاية وحماية لمنفذي الانقلابات العسكرية من مواجهة العدالة، ومنحت اعضاء المجلس العسكري الذين ارتكبوا جرائم ضد الانسانية حصانة قانونية، كان بمثابة خطوة مهمة نحو الديمقراطية وسيادة القانون في تركيا.

وحدت مجموعة اخرى من التعديلات من اختصاص المحاكم العسكرية ومحاكم الدولة، ومن اجل منع مراقبة محاكم الدولة مدى الملائمة في مقابل مشروعية التشريعات في المستقبل – تم تعديل الدستور لينص صراحة على انه " لا يجوز للقضاء تحت اي ظرف من الظروف مراقبة الملاءمة. وفيما يتعلق بالمحاكم العسكرية، فرضت التعديلات قيوداً جديدة على اختصاصات المحاكم العسكرية (المادة ١/١٤٥)، ونص على ان المحاكم العسكرية لا يجوز لها محاكمة المدنيين باستثناء ظروف الحرب (المادة ٢/١٤٥)، وحسنت ظروف عمل القضاة العسكريين (المادة ٤/١٤٥).

المجموعة الثالثة من التعديلات إعادة هيكلة السلطة القضائية، على الرغم ان المحاكم ادعت انها تدير العدالة بإمر الشعب.

تعديل المادة ١٤٦ من الدستور بشأن تشكيل المحكمة الدستورية زاد عدد قضاة المحكمة الدستورية من (١١) عضو كامل العضوية و (٤) بدائل، الى (١٧) عضواً كاملي العضوية، كما تم وضع حد لتعيين الاعضاء البدائل، جعل النظام الجديد قضاة المحكمة الدستورية متنوعين، من خلال تكليف مجموعة من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك البرلمان، بتعيين اعضائها، على هذا النحو، عزز هذا التعديل الشرعي للمحكمة الى درجة معينة.

أيضاً خضع المجلس الاعلى للقضاة والمدعين العامين لتغييرات مماثلة، تعديل المادة (١٥٩) من الدستور غير من تركيبة المجلس من (٧) أعضاء كاملي العضوية و(٥) بدائل، الى (٢٢) عضواً كاملي العضوية و(١٢) بديلاً، وكلف التعديل الرئيس ومحكمة الاستئناف العليا ومجلس الدولة، وأكاديمية تركيا للعدل، والقضاء والمدعين العامين والقضاة الاداريين من الدرجة الاولى بأنتخاب أعضاء المجلس وتنويع تركيبته. بموجب النظام القديم، اختار الرئيس خمسة اعضاء منتخبين في المجلس من مجموعة من المرشحين من محكمة الاستئناف العليا ومجلس الدولة، اما النظام الجديد فأتاح لأعضاء السلطة القضائية انتخاب (١٥)من مجموع (٢٠) عضواً في المجلس وزاد من تمثيل القضاة داخل المؤسسة.

" في هذا الصدد، فإن تزايد أعضاء المجلس، الى جانب تنويع عضوية المجلس وتحسين قدراته التمثيلية ، سيضع نهاية لنموذج الدائرة المغلقة والمهنية التشاركية في الاستقطاب بين المجلس والسلطة القضائية، وسيجعل المجلس اكثر ديمقراطية وشفافية".

لقد عزز تصديق الشعب على التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠، الحريات وسيادة القانون، ونتج عنه ثلاثة تداعيات كبيرة. أولاً، سمحت التغييرات للمحاكم المدنية بمساءلة اثنين من الاعضاء الخمسة من منفذي الانقلاب العسكري عام

١٩٨٠، واللذين كانا على قيد الحياة، بعد الاستفتاء على الدستور، قدم ايضاً اعضاء حملة "لا" شكاوى رسمية ضد اعضاء المجلس العسكري، كنعان افرن، وتحسين شاهين قايا، اللذين تحمل محاكمتهما الجارية قيمة رمزية كبيرة لتركيا، على كل حال، لم يواجه اي من منفذي الانقلابات العسكرية الاخرى محاكمة من قبل في بلد له تأريخ طويل في مثل هذه الجرائم، فقد تدخل الجيش في السياسة المدنية لفترة طويلة جداً، وتشبث بالسلطة طويلاً كما حلا له وشغل المناصب العامة، واعتقد ان هذا امر طبيعي، لكن خضوع افرن وشاهين قايا للعدالة، نجح في كسر دائرة الارتباط هذه، ولم يعد وجود لفكرة ان مرتكبي الانقلابات العسكرية سيتمتعون بحصانة قانونية وبعيدين عن المساءلة وسلطت الوثائق المختلفة التي ظهرت للجمهور في اثناء الانقلابات محاكمة ١٩٨٠ الضوء على مدى الدمار الذي حلّ بالمجتمع التكي نتيجة الانقلابات العسكرية. ومن ثم اكتسبت فكرة ان الانقلابات العسكرية تمثل عملاً اجرامياً مشيناً، ويجب ان يواجه مرتكبوه العدالة في نهاية المطاف– زخماً بين الناس.

ثانياً، كانت التعديلات بمثابة هزيمة ساحقة لنظام الوصاية في تركيا، بعد خسارة معركة مهمة في عام ٢٠٠٧، حاول نظام الوصاية إعادة تأسيس هيمنته من خلال حكم حظر الحجاب عام ٢٠٠٨، وقضية إغلاق حزب العدالة والتنمية ، ولو كان الاستفتاء على الدستور عام ٢٠١٠ قد اخفق في الحصول على الدعم الكافي، لكانت النتيجة من دون ادنى شك استقواء نظام الوصاية وجعل اليد العليا له وتحفيز ممثله لتعزيز قبضتهم على السلطة، ومع ذلك فإن انتصار الاصلاحيين في الاستفتاء على الدستور قضى بشكل فعال على هذا التهديد. وعلاوة على ذلك، اكد التصويت بـ"نعم" على الاستفتاء عزم الشعب على صياغة دستور جديد، قبل الاستفتاء، روج معارضو التعديلات ودعاة المقاطعة ان إجراء مثل هذه التغييرات الواسعة لدستور عام ١٩٨٢ قد يقلل رغبة الشعب في دستور جديد للبلاد، وعلى

هذا النحو ينهي المناقشات العامة، في الحقيقة، كل مؤيدي التعديلات الدستورية– على الرغم من دعمهم– أوضحوا ان اي حل لا يتضمن صياغة دستور جديد سيكون غير فاعل وغير كاف.

لا حظ ان نتائج التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠ اجبرت جميع الاحزاب السياسية على إعادة النظر في مواقفها، واثبت التصويت بـ" نعم" انه مؤثر، وبناء عليه، تعهدت جميع الاحزاب السياسية بصياغة دستور جديد خلال حملاتهم الانتخابية البرلمانية في عام ٢٠١١. وبعد الانتخابات مباشرة، أسس الجميع لجنة برلمانية للاتفاق الدستوري، وعلى الرغم من مجموعة متنوعة من المشكلات التي واجهت اللجنة، فقد تم الامتناع عن سحب الممثلين من اجل تجنب سخط الجمهور، في ضوء هذه التطورات، لم تنهض التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠ بالحريات وسيادة القانون في تركيا فحسب بل انها طرحت ايضاً فكرة إعداد دستور جديد اكثر شعبية.

ملاحظات ختامية

كان هناك عاملان من العوامل الرئيسة التي دفعت حزب العدالة والتنمية لأجراء تعديلات دستورية على مدار ولايته التي امتدت على مدار عقد من الزمن، اول مجموعة من التعديلات تألفت من الجهود الرامية الى حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي. ومثلت مجموعة اخرى من التعديلات التي تبناها حزب العدالة والتنمية هروباً من الازمات الدستورية التي استهدفت حكومته، نتيجة لهاتين المجموعتين من التعديلات، توسعت مجالات الحقوق والحريات الفردية في البلاد . واليوم تطور دستور ١٩٨٢ واصبح نصه مختلفاً نوعاً ما بالمقارنة مع شكله الاصلي، واصبح يركز الآن على الحقوق والحريات ويجب علينا ان نشير الى ان الحاجة الى دستور جديد لا تزال ملحة في المجتمع التركي، وليس هناك ادنى شك في ان دستوراً جديداً قائماً على الديمقراطية، وعلى اساس الحقوق من شأنه ان يعود بالفائدة على البلاد لمعالجة المظالم التأريخية التي تحولت الى مشكلات مزمنة بسبب التأجيل المتواصل على مر السنين، مع ذلك يجب علينا ان لا نقدس ونؤله الدستور، بل نضع في اذهاننا انه لن يستطيع افضل الدساتير حل المشكلات الاجتماعية التي طال امدها بين عشية وضحاها، وعلينا ان نتذكر ان دستوراً تعددياً وليبرالياً من شأنه ان يسهم الى حد كبير في النهوض بالديمقراطية وتعزيزها في الثقافة العامة وتقييد سلطة الحكومة وفقاً لمبدأ سيادة القانون.

وفي هذا الصدد، فأن الاحزاب السياسية التي تسعى لتغيير الدستور، وابرزها حزب العدالة والتنمية، يجب عليها وضع استراتيجية ذات مسارين، من ناحية، يجب ان تبقي على القنوات اللازمة مفتوحة في اثناء صياغة الدستور الجديد. كما يجب على القيادة السياسية تشجيع النقاش العام حول الدستور الجديد، وتشجيع المنظمات غير الحكومية لتناول هذه المسألة، وتحفيز الاحزاب السياسية الاخرى على ايجاد

ارضية مشتركة بشأن الدستور الجديد. تحمل هذه الجهود اهمية لسببين . أولاً، لأن هذه العملية تكشف عن تفاصيل دقيقة لرؤية الاحزاب السياسية للمجتمع، وتسهل اجراء مناقشات صحية على اساس هذه الرؤى المختلفة، حتى الان، اوضحت اللجنة البرلمانية للاتفاق الدستوري مواقف الاحزاب السياسية من القضايا الرئيسية، مثل اللغات المحلية، والمواطنة، والحكومة المحلية، ومواد دستور ١٩٨٢ غير القابلة للتغيير... وغيرها من الموضوعات، مثل هذه الامور تزيد من شفافية السياسات الحزبية، وتسمح للناخبين بالتعرف الى الاحزاب السياسية بطريقة اكثر انفتاحاً ستظهر العملية نقاط اتفاق الاحزاب السياسية، ومن ثم تسلط الضوء على اهداف الفترة القصيرة، بعد كل شيء توصلت الاحزاب السياسية، ومن ثم تسلط الضوء على اهداف الفترة القصيرة، بعد كل شيء توصلت الاحزاب السياسية الاربعة في البرلمان التركي الى اتفاق حول (٥٩) مادة من مواد مشروع الدستور، وفي حالة عدم جدوى الجهود المبذولة لصياغة دستور جديد، فإن مجموعة التعديلات المتفق عليها ستصحح دستور ١٩٨٢ وتجعله اكثر احتراماً للحريات وحماية حقوق الانسان.

يجب على الاحزاب السياسية مواصلة جهود الاصلاح عن طريق اجراء تغييرات على قوانين البلاد (حيث لا تكون التعديلات الدستورية ضرورة) في اثناء السعي لتحقيق هدف الدستور الجديد الطويل الاجل، على الرغم من ان الغالبية العظمى من المجتمع التركي يؤيدون صياغة دستور جديد، الا ان الانقسامات الدينية والاثنية والعرقية واللغوية، والايديولوجية قد تجعل التوصل الى اتفاق داخل الاحزاب حول القضايا الاساسية بعيد المنال، ومن ثم تعرقل عملية الصياغة. في ظل هذه الظروف قد يميل البرلمان الى تغيير بعض القوانين بدون اللجوء الى تعديلات دستورية من اجل تجنب الصراعات وجعل الاحزاب تشعر بالاتفاق المتبادل.

على مدار العقد الماضي، احرزت تركيا تقدماً كبيراً بفضل هذا النهج الذي يطلق عليه بعض الخبراء طريق التنظيف" ، على سبيل المثال، اصبح من الممكن اتخاذ خطوات مهمة، مثل إنشاء قناة تلفزيونية عامة باللغة الكردية (TRT 6) ، ومقررات اختيارية باللغات المحلية، ورفع الحظر على ارتداء الحجاب في مؤسسات التعليم العالي دون تعديل القوانين القائمة.

حالياً تركياً بحاجة الى معالجة عدد من القضايا من خلال اجراءات تشريعية. قانون الاحزاب السياسية، وقانون مكافحة الارهاب، وقانون الانتخابات، والقانون الجنائي وقانون إدارة المحافظات من بين امور اخرى تحتوي على مجموعة واسعة من الاحكام المناهضة للديمقراطية . للقضاء على هذه البنود المذكورة داخل الهيكل القانوني بعيداً عن التعديلات الدستورية – سيسمح بتوطيد الديمقراطية في تركيا وتجنب المشاعر السلبية بين الناس فيما يتعلق بالمسألة الكردية والقضايا الحيوية الاخرى.

لكن بالتأكيد ، ان اتخاذ كل هذه الخطوات لن يقضي على حاجة تركيا الى دستور ديمقراطي حقيقي. "ومع ذلك، فأن مثل هذا النهج التدريجي يمكن ان يقلل من التوتر في بيئة تعاني من الصراعات وسيسهل في التوصل الى اتفاق شامل فيما يتعلق بالدستور. وعلى هذا النحو، يجب على المشرعين الشروع في دمقرطة القوانين القائمة من اجل الحفاظ على الزخم الاصلاحي في اثناء السعي نحو صياغة دستور جديد حتى لا تخيب آمال الشعب.

---

[i] وصال نجيب العزاوي، المسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠-١٩٨٠)، المصدر السابق، ص١٠٠

[ii] نبيل حيدري، المصدر السابق، ص٥٢.

[iii] رعد عبد الجليل، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الدراسات التركية، العدد (١٢)، بغداد، ١٩٨٤، ص١٩.

[iv] صباح محمود، دراسات عن تركيا، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص٦٦٦.

[v] رعد عبد الجليل، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، المصدر السابق، ص٢٢.

[vi] خيارات السياسة الخارجية التركية، مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة المنحل، بغداد، ١٩٨٢،ص١٦.

[vii] فهمي عبد الكريم فرحان، الديون الخارجية لتركيا، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٣.

[viii] وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠-١٩٨٠)، المصدر السابق، ص١٠٣.

[ix] فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، الصراع السياسي في تريكا الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، سوريا، ١٩٩٧، ص٣٨١

[x] وصال نجيب العزاوي، المرسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسية للمؤسسة العسكرية التربة (١٩٦٠-١٩٨٠)، المصدر السابق، ص١٠٣.

[xi] نوبار هوفسبيار وآخرون، المصدر السابق، ص٢٠٥-٢٠٦.

[xii] رعد عبد الجليل، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، المصدر السابق، ص٢١.

[xiii] صباح محمود، دراسات عن تركيا، المصدر السابق، ص٦٧.

[xiv] وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين ١٩٥٠-٢٠٠٠، المصدر السابق، ص٢٠٥.

[xv] فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص٢٧٨.

[xvi] محمد ابراهيم السعيد، تركيا والاختيار الصعب بعد ايران، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٦، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٤٤.

[xvii] وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠-١٩٨٠)، المصدر السابق، ص٩٨-٩٩.

[xviii] كنعان ايفرين: ولد في بلدة الاشهر شرقي تركيا عام ١٩١٨، دخل الاكاديمية العسكرية وتخرج منها وعين ضابطاً للمدفعية في مختلف وحدات الجيش، وبعد اشتراكه في الحرب الكورية رقى الى رتبة جنرال، ثم تولى قيادة الجيش الاول في مقر قيادته في اسطنبول، بعد ذلك عين رئيساً لأركان الجيش البري وفيما بعد عين مساعداً لرئيس الاركان العامة، وبعد استقالة رئيس الاركان العامة عام ١٩٧٧، عين الجنرال كنعان ايفيرين رئيساً لهيئة الاركان العامة، وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠-١٩٨٠)، المصدر السابق، ص٩٥.

[xix] ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، المصدر السابق، ص٣٠٢.

[xx] عبد العزيز محمد عوض، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، سلسلة الدراسات الدينية والتأريخية، مركز الدراسات الشرقية، العدد ٢٤، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٣٠.

[xxi] حيدر عادل كاظم خضير، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في تركيا (١٩٨٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص٢٠.

[xxii] وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠-١٩٨٠)، المصدر السابق، ص١٠٠.

[xxiii] فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص٣٨١.

[xxiv] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص٢١.

[xxv] علي كازانسيجيل، الديمقراطية في البلاد الاسلامية حالة تركيا في المنظور المقارن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد ١٢٨، القاهرة، آيار ١٩٩١، ص١٠٨.

[xxvi] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص٢٥.

[xxvii] وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠-١٩٨٠)، المصدر السابق، ص١٠٧.

[xxviii] فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص٣٨٥.

[xxix] وصال نجيب العزاوي، المؤسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠-١٩٨٠)، المصدر السابق، ص١٠٧.

[xxx] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص٢٩.

[xxxi] اريك زوركر، المصدر السابق، ص٣٩٨.

[xxxii] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص٢٧.

[xxxiii] وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠-١٩٨٠)، المصدر السابق، ص١٠٨.

[xxxiv] فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص٣٨٥.

[xxxv] وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العددان الخامس والسادس، بغداد، ٢٠٠٤،ص٢.

[xxxvi] عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص١٣٢.

[xxxvii] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص٢٨-٢٩.

[xxxviii] وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين ١٩٥٠-٢٠٠٠، المصدر السابق، ص٢٠٩.

[xxxix] فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص٤٢٦-٤٢٧.

[xl] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص٣١.

[xli] وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام ١٩٩٣، مجلة سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٨٠، بغداد، ٢٠٠٥، ص١١٣.

[xlii] أريك زوركر، المصدر السابق، ص٤٠٢.

[xliii] جان تونجان، نظام القانون الدستوري التركي الجديد، ترجمة: صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، السنة بلا، ص٥.

[xliv] رواء زكي يونس ووصال نجيب العزاوي، تركيا: دراسة في السياسة والاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٣.

[xlv] فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص٤٢٩..

[xlvi] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص٣٤.

[xlvii] فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص٤٣٤.

[xlviii] رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي ١٩٨٠- ١٩٨٥، النظم السياسية في العالم الثالث، مجموعة بحوث، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية ، بغداد، ١٩٨٧، ص١٩٩.

[xlix]

[l]